MISR HOTELS Co.
شركة مصر للفنادق

القاهرة فى : ٢٠٢٠/١٢/٢٠

السيدة الأستاذة / مساعد رئيس البورصة

والمشرف على قطاع الافصاح

البورصة المصرية

تحيه طيبه وبعد ::

إلحاقا لكتابنا المؤرخ ٢٠٢٠/١١/٤ مرفق به محضر إجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية المعتمد للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣٠ .

وتنفيذاً لقواعد القيد الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية وتعديلاتها والإجراءات التنفيذية الصادرة من البورصة المصرية وتعديلاتها .

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم محضر إجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية(الموثق) للشركة المنعقدة بتاريـــخ ٢٠٢٠/٩/٣٠ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

العضو المنتدب التنفيذى

(عمرو عطية احمد)

شركة مصر للفنادق ش.م.م

Head Office 28 Hussien Wassef St., El Dokki, Giza. Egypt
Tel.: +2 02 3761 0256 / +2 02 3761 0246
Fax: +2 02 3761 0256

٢٨ ش حسين واصف - الدقي - الجيزة - مصر
تليفون : ٠٢٥٦ ٣٧٦١ ٠٢ ٢+ / ٠٢٤٦ ٣٧٦١ ٠٢ ٢+
فاكس : ٠٢٥٦ ٣٧٦١ ٠٢ ٢+

MISR HOTELS Co.
شركة مصر للفنادق

محضر

إجتماع الجمعية العامة غير العادية (الموثق)

لشركة مصر للفنادق

المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣٠

محضر

إجتماع الجمعية العامة غير العادية (الموثق)

لشركة مصر للفنادق

المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/٩/٣٠

إجتمعت الجمعية العامة غير العادية لشركة مصر للفنادق فى تمام الساعة الثانية والنصف من ظهر يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٠/٩/٣٠ بفندق النيل ريتزكارلتون - القاهرة - بقاعة القاهرة - وذلك بناءاً على الدعوة الموجهة من السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة – رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة والتى نشرت بالصحف وأرسلت للمساهمين بالبريد المسجل طبقاً لأحكام القانون.

وذلك للنظر فى جدول الأعمال الآتى :-

- مذكرة التسوية الودية بين شركة مصر للفنادق وشركة جينتنج كازينوس ليمتد بشأن ضريبة القيمة المضافة على كازينو الألعاب بفندق النيل ريتزكارلتون.

وتولى رئاسة الاجتماع السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة – رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة وقد وجهت الدعوة للسادة الآتى أسمائهم :-

مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق:-

- السيد المهندس/ عادل أمين والى — عضو مجلس الإدارة المتفرغ للشئون الفنية والهندسية
- السيد الأستاذ/ محمد وهب الله محمد — عضو مجلس إدارة الشركة القابضة
- السيد الأستاذ / أيمن أحمد فؤاد عبد العزيز — عضو مجلس إدارة الشركة القابضة
- السيد الأستاذ / محمد ماجد محمد المنشاوى — عضو مجلس إدارة الشركة القابضة

مجلس إدارة شركة مصر للفنادق :-

- السيد الأستاذ/عمرو عطيه احمد — رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
- السيد الأستاذ/ محمد صبرى عدلى — عضو غير متفرغ
- السيد المهندس / محب جيد سعيد — عضو مجلس الإدارة (ممثل المال الخاص)
- السيد الأستاذ / ياسر محمود سامى عبد المعطى — عضو مجلس الإدارة (ممثل العاملين)
- السيد الأستاذ / عصام سعيد محمد عبد الحليم — عضو مجلس الإدارة (ممثل العاملين)
- السيد الأستاذ / سامح سعيد على — رئيس اللجنة النقابية للعاملين

شركة مصر للفنادق ش.ت.م.م

أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات (إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق):

- السيدة المحاسب/ منال جندى جرجس — وكيل اول الوزارة- مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق
- السيد المحاسب / محمد أنيس محمد — وكيل الوزارة نائب أول مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق
- السيدة المحاسب/ ماجدة ملك مينا — مدير عام - نائب مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق
- السيدة المحاسب/منال مجدى مرزوق محمود — مدير عام - نائب مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق

أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات (الإدارة المركزية للخطة وتقويم الأداء) :-

- السيدة المحاسب/حنان كمال الدين زيادة — وكيل الوزارة-رئيس قطاع المشرف على إدارة الفنادق
- السيدة المحاسب/منال عبد الفتاح المرشدى — وكيل الوزارة – رئيس قطاع التجارة الخارجية والقطن والسياحة والفنادق
- السيدة المحاسب/سحر رشدى إبراهيم — مدير عام الإدارة العامة للفنادق

مركز معلومات القطاع العام :-

- السيدة الأستاذة / عزة فؤاد يوسف — رئيس الإدارة المركزية لنظم المعلومات والحاسب الآلى- مركز معلومات قطاع الأعمال العام
- السيد الأستاذ/ إيهاب عبد الفنى السيد — مدير عام – مركز معلومات قطاع الأعمال العام

وبدأ الاجتماع بتعيين السيد/أمين السر والسادة جامعى الأصوات للجمعية العامة غير العادية للشركة كالآتى :-

أمين سر الجمعية العامة غير العادية لشركة مصر للفنادق :-

- السيد الأستاذ / محسن سيد غريب — مدير عام - قطاع المكتب الفنى

جامعى الأصوات :-

- السيد الأستاذ / سعد صابر على الحاج — رئيس قطاع الأوراق المالية
- السيد الأستاذ / حسين على الكربينى — مدير عام - قطاع الأوراق المالية

لم يحضر الإجتماع كل من :-

- السيد الأستاذ/ عبد الرحمن محمد نطفى — وكيل الجهاز(خطة/اقتصاد)-الجهاز المركزى للمحاسبات
- السيد الأستاذ / عمرو محمد الشافعى — عضو مجلس إدارة الشركة القابضة

ثم أعلنت السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة رئيس الجمعية العامة للشركة صحة انعقاد الجمعية العامة غير العادية حيث أسفرت عملية فرز الأصوات عن ثبوت حضور حملة الأسهم بالأصالة والوكالة لعدد (٢٤٤ ٣٩٦ ٢٨) سهما من عدد الأسهم الكلية البالغ قدرها (٠٠٠ ٦٠٠ ٣٩) وبنسبة حضور ٧٢%.

شركة مصر للفنادق ش.ت.م.م

شركة القابضة للسياحة والفنادق والتراث HOTAC

وقد أفتتحت السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة -رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة مستهله حديثها (بسم الله الرحمن الرحيم) أرحب بالسادة أعضاء الجمعية العامة غير العادية للشركة والسادة/ ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات والسادة المساهمين والسادة العاملين بالشركة.

تحدثت السيدة الأستاذة/ ميرفت حطبة رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة غير العادية للشركة عن المذكرة الخاصة بشأن التسوية الودية بين شركة مصر للفنادق وشركة جينتنج كازينوس ليمتد بشأن ضريبة القيمةالمضافة على كازينو الألعاب بفندق النيل ريتزكارلتون وطبقاً لنص العقد المبرم بين الطرفين تقوم شركة جينتنج بتحمل كافة الضرائب ولكن عندما تم توقيع العقد لم تكن هذه الضرائب منصوص عليها ولم تكن موجودة فى قوانين الدولة ولكن فوجئت الشركة بمصلحة الضرائب – إدارة التهرب الضريبى تحمل الشركة ضرائب القيمة المضافة من شهر ٢٠١٦/٣ حتى تاريخه.

حيث ان أى مستثمر يضع نفسه أليات للأرباح والأعباء التى سوف يتحملها ليستمر النشاط والإستثمار بالإضافة لأن هناك توزيع للأرباح المحققة منها ٥٠% لوزارة السياحة ، ٢٥% لشركة مصر للفنادق ، ٢٥% لشركة جينتنج وعندما تم فرض هذه الضرائب ظهرت هذه المشكلة.

تحدث السيد الأستاذ / عمرو عطية أحمد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة مصر للفنادق : عندما ظهرت مشكلة ضرائب القيمة المضافة تم تحويل الشركة إلى نيابة التهرب الضريبى وكذا ثلاث شركات لديها كازينو فى مصر.

علماً بأن إدارة الكازينو تتحمل كل الأعباء الخاصة بالتشغيل من تجهيزات ومعدات وآلات وكذلك الأعباء والأجور والكهرباء وغيرها من الإلتزامات ومع كل هذا تقوم إدارة الكازينو بتوزيع الإيرادات بين وزارة السياحة ٥٠% ، شركة مصر للفنادق ٢٥% والباقى ٢٥% لإدارة الكازينو ومع كل هذا يحتل كازينو الألعاب المركز الاول بين الكازينوهات الموجودة داخل جمهورية مصر العربية.

وقامت الشركة بالدفع بعد عرض كل المبررات ومنها أن الدولة تأخذ ٥٠% من الإيرادات والشركة تدفع المستحق عليها من ضرائب الدخل ولا يوجد أى تهرب ضريبى ، وتم إتهام الشركة بالتهرب الضريبى وفرض غرامات تأخير مما أدى الى قيام شركة جينتنج برفع قضية ضد الحكومة المصرية لأنها تخالف بنود الإستثمار فى مصر.

وقامت الشركة بالإجتماع مع شركة جينتنج إدارة الكازينو ليتم التوصل إلى حل مرضى بما يحفظ التوازن التعاقدى للطرفين وأن تدفع شركة جينتنج الضرائب ولكن شركة جينتنج لإدارة الكازينو رفضت الدفع مما أدى إلى اللجوء إلى التحكيم وتم السير فى الاجراءات ولكن هناك بعض الجهات السيادية طلبت تأجيل إجراءات التحكيم حتى يتم التوصل إلى حل ودى ولكن تأخر الوصول إلى حل ودى مما أدى إلى قيام الجهات السيادية بإعادة طلب السير فى إجراءات التحكيم لأن وزارة المالية متمسكه بالسداد ، علماً بأن إدارة الكازينو تحقق عوائد مالية فى السنة غير عادية وهى معروضة أمام سيادتكم.

قامت شركة جينتنج بعمل إتصالات بمكتب المحاماه الخاص بهم بمصر للتوصل إلى حل ودى وقامت الشركة بتشكيل لجنة دائمة من الشركة لدراسة العرض مع خبير فى الضرائب ومستشار فى القانون الدولى.

وتم التواصل مع ممثلى شركة جينتنج ومع اللجنة الدائمة لحل المشكلة من شركة مصر للفنادق حتى توصلنا إلى مجموعة نقاط :

١- بأن شركةالكازينو تحقق أفضل العوائد والإيرادات لشركة مصر للفنادق حيث يساهم كازينو الألعاب فى إيرادات فندق النيل ريتزكارلتون بنسبة حوالى ٨% من عوائد الفندق كما أن إدارة الكازينو تحقق أعلى العوائد فى مصر بين عوائد الكازينوهات الأخرى بنسبة تفوق ٥٠% مقارنتاً بأقرب منافس.

تم عرض التسوية من وجهه نظر اللجنة وشركة مصر للفنادق والتسوية تتضمن الآتى :-

١- شركة جينتنج تتحمل الضرائب الأصلية بالكامل والتى تبلغ ٤ مليون دولار.

٢- تتحمل الغرامات الخاصة بها وتتحمل فوائد التأخير.

٣- يتم سداد هذه المبالغ على دفعات ٢٥% بعد التوقيع ، ٧٥% على عدد (٦) أقساط كل ربع سنوى.

٤- الإعفاء من تطبيق حد الضمان السنوى حتى أخر عام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كورونا (كوفيد١٩).

٥- يتم سداد مبلغ ٢٥٠ ألف دولار مبلغ التأمين الغير مسدد من تاريخ الإفتتاح.

٦- فى حالة زيادة الأعباء الضريبية مرة أخرى من قبل الدولة يتم مراجعة التفاوض مرة أخرى للوصول للتوازن التعاقدى بين الطرفين أو إنتهاء التعاقد فى حالة فرض ضرائب جديدة على النشاط.

٧- تعديل البند رقم (١١) بالعقد الحالى الخاص بنسبة مصر للفنادق من ٢٥% إلى ٢٠% على أن تتحمل شركة جينتنج كافة الضرائب المستقبلية.

هذا المقترح يساوى حصول مصر للفنادق على ٦ مليون دولار ٢٥% نقداً ، ٧٥% على ٦ أقساط بما يساوى ٩٥ مليون جنيه مصرى خلال سنة مع العلم بأن الشركة تحتاج إلى سيولة وذلك تم الموافقة عليه داخل مجلس ادارة الشركة فيما عدا ممثل رأس المال الخاص ويتم عرض القرار على الشركة القابضة للموافقة عليه حتى يتم تعديل بنود العقد الحالى لأنها المساهمة الرئيسى وللعرض على الجمعية العمومية.

ثم تحدثت السيدة الأستاذة/ ميرفت حطبة رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة غير العادية للشركة: تم عرض التسوية الودية على مجلس إدارة الشركة القابضة وتم تشكيل مجموعة عمل برئاستنا وعضوية كل من الأستاذ/ أيمن عبد العزيز عضو مجلس إدارة الشركة القابضة للجنة التفاوض ورئيس الشركة بعد موافقة شركة مصر للفنادق بالأغلبية.

وتم وضع عدد من التصورات حتى نصل إلى أفضل النتائج ومنها الموافقة على النقطة الخاصة بالحد الأدنى حتى نهاية عام ٢٠٢٠ لايوجد بها مشكلة ، ولكن المجلس إعترض على تقليل نسبة الـ٢٥% إلى ٢٠% والمجلس رأى بأن هذا لا يحقق صالح للشركة وبناء عليه توصل المجلس إلى قرار بتكليف شركة مصر للفنادق بإعادة التفاوض مع شركة جينتنج على سداد الضرائب عن حصتها وكذلك سداد ٥٠%من الضرائب المستحقة على شركة مصر للفنادق وتقوم شركة مصر للفنادق بسداد باقى ٥٠% لمصلحة الضرائب بدون المساس بحصة ٢٥% لشركة مصر للفنادق فى إيراداتها من عوائد الكازينو ٢٥%

تم عمل جدول من قبل شركة مصر للفنادق للإيرادات وفق المقترحين لعمل مقارنة للتوصل إلى مقترح يعود بالنفع على شركة مصر للفنادق لعام ٢٠٢١ حتى عام ٢٠٢٢ وحيث أن مقترح الشركة القابضة أفضل بالنسبة لشركة مصر للفنادق مع عمل تصور لإيرادات الكازينو غير مبالغ فيها.

وسوف اقوم بتلاوة قرار الشركة القابضة علماً بأن هذا القرار سوف يؤثر على القوائم المالية المعروضة حالياً.

وطلبت السيدة الأستاذة/ ميرفت حطبة رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة غير العادية للشركة من السادة/أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات بعرض تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات.

تحدثت السيدة الأستاذة المحاسب / منال جندى جرجس - وكيل أول الوزارة - مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق- الجهاز المركزى للمحاسبات: أرحب بكل من السيدة الأستاذة/ ميرفت حطبة رئيس الجمعية العامة للشركة ورئيس مجلس إدارة الشركة والسادة المساهمين والسادة الحضور ونتشرف بأن نعرض على الجمعية العامة غير العادية للشركة مذكرة مراقب الحسابات بشأن التسوية الودية بين شركة مصر للفنادق وشركة جينتنج كازينوس ليمتد بشأن ضريبة القيمة المضافة وسوف تقوم الأستاذة المحاسب/ منال مجدى مرزوق محمود- مدير عام - نائب مدير الإدارة - إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق- الجهاز المركزى للمحاسبات بعرض المذكرة.

وقد إستعرضت السيدة الأستاذة المحاسب/ منال مجدى مرزوق محمود مدير عام - نائب أول مدير الإدارة - الجهاز المركزى للمحاسبات مذكرة الإدارة بشأن التسوية الودية بين شركة مصر للفنادق وشركة جينتنج كازينوس ليمتد الخاصة بضريبة القيمة المضافة.

تم إخطار إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٩ وقبل إنعقاد الجمعية العامة العادية وغير العادية لشركة مصر للفنادق بيوم واحد فقط للتصديق على حسابات النتيجة وحساب التوزيع المقترح لشركة مصر للفنادق فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بقوائم معدلة وفقاً لقرار مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق بجلسته رقم (١٠) بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٧ والذى ألغى الأثر المالى للتسوية الودية بشأن ضريبة القيمة المضافة على القوائم المالية وحساب التوزيع للشركة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ وانصادر لشركة مصر للفنادق فى ٢٠٢٠/٩/٩ والمنشور بالجرائد الحكومية بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١٠ محققاً صافى ربح بعد الضرائب بنحو ٨٥,٤٥ مليون جنيه إلا أنه وفقاً للقوائم المعدلة بلغ صافى الربح بعد الضرائب نحو ٥٧,٥١٧ مليون جنيه ، ليصبح نصيب السهم فى الأرباح نحو ١,٤٥ جنيه بدلاً من ٢,١٦ جنيه ، الأمر الذى يستلزم نشر القوائم المعدلة بموقع البورصة المصرية وإعادة الدعوة لعقد جمعية عامة عادية لإعتماد القوائم المعدلة وحساب التوزيع المقترح المعدل مع مراعاة ما جاء بملاحظات الجهاز بشأنها وفقاً للمدة القانونية (٢١ يوم) ووفقاً لقواعد القيد والإفصاح بهيئة سوق المال لما له من أثر على اسعار تداول السهم.

وفيما يخص مذكرة الشركة القابضة بشأن التسوية الودية بين شركة مصر للفنادق وشركة جينتنج كازينوس ليمتد الخاصة بضريبة القيمة المضافة على كازينو الألعاب بفندق النيل ريتزكارلتون.

وقد تبين بشأنها ما يلي:-

١- قيام مجلس إدارة الشركة القابضة بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٧ بتكليف شركة مصر للفنادق بإعادة التفاوض مع شركة جينتنج لتحمل ضريبة القيمة المضافة مناصفة عن حصة شركة مصر للفنادق فى إيرادات كازينو الألعاب والتعويضات والغرامات وفوائد التأخير من شهر ٢٠١٦/١١ حتى شهر ٢٠٢٠/٣ مع عدم المساس بحصة شركة مصر للفنادق والمحددة فى العقد بنسبة ٢٥% من إجمالى الإيرادات على أن يتم إستمرار نفس المعاملة لإحتساب ضريبة القيمة المضافة حتى نهاية العقد.

((الأمر الذى نرى معه أن الموافقة على تحمل شركة مصر للفنادق لنصف قيمة ضريبة القيمة المضافة يعد إلزام عليها وإعتراف منها بوجوب تحملها لتلك الضريبة مما يعد إهدار لحق الشركة طرف الغير المخالفة للمادة العاشرة من العقد المبرم فى ديسمبر ٢٠٠٩ بين شركتى مصر للفنادق وجينتنج والتى تتعهد فيه شركة جينتنج بالوفاء بالإلتزامات التالية :

" تخضع فى جميع الأوقات للوائح والقوانين والقرارات وتعديلاتها المطبقة فى مصر والمتعلقة بالأنشطة المتفق عليها كما تسدد جينتنج أى ضريبة أو غيرها من الإلتزامات المالية الناتجة عن تلك الأنشطة ولا تعتبر مصر للفنادق مسئولة بأى حالة من الأحوال عن أى خرق للوائح والقوانين من قبل جينتنج كما أنها غير مسئولة عن فشل جينتنج فى سداد الضرائب أو غيرها من الإلتزامات المالية ".

وهذا ما إستندت إليه شركة مصر للفنادق فى إجراءات دعوى التحكيم ضد شركة جينتنج مما يجعل تحمل شركة مصر للفنادق لنصف قيمة الضريبة غير جائز من الناحية القانونية علماً بأنه قد قام الممثل القانونى لشركة جينتنج بصفته بإقامه طعن رقم (٦٤١٠٢) لسنة ٧٤ قضائية بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١٤ أمام محكمة القضاء الإدارى ضد شركة مصر للفنادق وآخرين مطالباً ببراءة ذمة شركة جينتنج من دين ضريبة القيمة المضافة المقررة فيما يتعلق بعقد الإلتزام والإستغلال لكازينو ألعاب فندق النيل ريتزكارلتون وذلك عن الفترة من ٢٠١٦/٩/٨ وحتى تاريخ هذه الدعوى وكذلك ما يستجد من ضريبة يتم إقرارها.

فى حين قامت شركة مصر للفنادق بتأجيل إجراءات التحكيم ضد شركة جينتنج كازينوس ليمتد والتى سددت عنها نحو ٣٠٨ ألف جنيه قيمة الدفعة الأولى من أتعاب التحكيم لكلا من (شركة رزقانة وشركاة للمحاماة والإستشارات القانونية ومكتب عبد اللطيف بيبرس المحامى بالنقض والدستورية العليا.

وجدير بالذكر أنه فيما يخص الإتفاق الجديد للتسوية الودية فإنه يصعب الحكم على مدى حفاظه على حقوق شركة مصر للفنادق طرف الغير حيث تم إخطارنا يوم ٢٠٢٠/٩/٢٩ بمحضر مجلس إدارة الشركة القابضة المتعلق بإعادة التفاوض مع شركة جينتنج.

ثم تحدثت السيدة الأستاذة/ ميرفت حطبة رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة غير العادية للشركة: بأن القانون المدنى أوضح عند فرض أى ضرائب جديدة على أطراف العقد بأنه يمكن عمل صيغة جديدة لعمل التوازن بين طرفى التعاقد مثل تحرير سعر الصرف يعتمد قرار اقتصادية صدوره مما له أثر على جميع القرارات للمستثمرين وجميع مراكزهم المالية حدث لها خلال.

ولذلك يتم التواصل بين جميع المتعاقدين مع الشركات لعمل توازن فى التعاقد حتى يتم إستمرار التعاقد بدون أى نزاع أو مشاكل ويستمر الإستثمار الخارجى فى الدولة فى حالة التمسك بالإستثمار.

لذلك تقوم الشركة بعد فرض رسوم الضرائب الجديدة لخلق توازن نسبى بين الطرفين من خلال مراجعه العقود حتى لو كانت الشركة سوف تتحمل جزء من العبء المالى المفروض على المستثمرين أبدوم الإستثمار فى مصر. وفى حالة التمسك بالعقد وبنوده سوف يتم إحالة الموضوع إلى التحكيم وسوف يكون الحكم فى صالح مصر للفنادق طبقاً للعقد ولكن هذا المستثمر سوف يوقف النشاط بما يعود بالخسارة على نشاط الشركة والفندق وكذلك الإستثمار الأجنبى فى مصر لذلك لابد من عمل توازن عقدى جديد حتى نضمن إستمرار النشاط.

تحدثت السيدة الأستاذة المحاسب / منال جندى جرجس - وكيل أول الوزارة - مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق - الجهاز المركزى للمحاسبات: بأن كلام سيادتكم صحيح جداً ومعبر عن الواقع لأنه يساعد على وجود إستثمار فى البلد وهو الهدف المطلوب تحقيقه وندى أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات الفكر الواعى والمرونة فى مثل هذه الظروف لحماية الإستثمار فى البلد وهو الهدف القومى للبلاد.

ولكن كل ما تم عرضه للنقاط المهمة فى التسوية الودية من حيث الأثر على التعاقد ومخالفة العقد الجديد من خلال المستشاريين القانونين للوصول لأفضل مصلحة للشركة والمذكرة معروضة على الجمعية العمومية ومكتوبه.

ثم تحدث السيد المساهم/ إبراهيم إبراهيم أرحب بالسيدة الفاضلة ميرفت حطبة وأعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات وأطلب من السادة أعضاء الجهاز عدم كتابة موضوع التسوية الودية بتحفظ على القرارات الجديدة وعدم اللجوء إلى التحكيم لأن أغلب قضايا التحكيم تكون بجانب المستثمر الأجنبى بما يضر الصالح العام للبلد.

كما أطلب من معالى وزير المالية بتأجيل هذه الضرائب فى ظل جائحة كورونا وعدم وجود عوائد إقتصادية على الإستثمار الأجنبى.

تحدثت السيدة الأستاذة/ ميرفت حطبة رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة غير العادية للشركة: بأن الجهاز غير متحفظ على التسوية ولكن القوائم المالية المعروضة تم إعدادها على اساس قبول التسوية بالشكل المعروض ولكن الشركة القابضة طلبت إعادة التفاوض مرة أخرى فيما يعود على شركة مصر للفنادق بالنفع وسوف تقوم الشركة بنشر قوائمها المالية وإعادة عرضها على الجمعية مرة أخرى بعد إعمال الأثر المالى للتسوية المالية.

تحدث السيد المساهم محب جيد سعيد أرحب بالقرار الذى تم إتخاذه فى مجلس إدارة الشركة القابضة بخصوص إعادة التفاوض على التسوية الودية خلال الضوابط الجديدة.

بالنسبة لموضوع فندق سفير دهب وقد سبق تقديم مذكرة بهذا الخصوص وسوف أرسال إلى حضرتك الرد على المذكرة المرسلة من قبل شركة مصر للفنادق ولكن ما أثير اليوم هو نسب إنجاز فندق سفير دهب بأنها ٦٠% علماً بأن المذكرة المرسلة من الشركة ذكر فيها نسبة الإنجاز ٤٩%.

تحدثت السيدة الأستاذة/ ميرفت حطبة رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة غير العادية للشركة: بأن هذا الموضوع تم مناقشته فى بداية الأمر بأن الفندق يحتاج زيادة العمالة وتوحيد الجهود لإنهاء هذا المشروع خلال المدة المحددة.

ثم تحدث السيد المساهم / محمد شكرى وتقدم سيادته بالشكر للسادة أعضاء الشركة القابضة والجهاز المركزى للمحاسبات وأعضاء مجلس إدارة شركة مصر للفنادق ... وقد سبق أن تقدم بإستفسار وتم الرد على هذا الإستفسار وأكتفى بالرد وشكر الجميع.

ثم تلت السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة لشركة مصر للفنادق قرارات الجمعية العامة العادية كما يلى :

القـــــــرار : الموافقة على الآتى :-

- الموافقة على إتفاقية التسوية الودية بين شركة مصر للفنادق وشركة جينتنج بمعرفة اللجنة المشكلة بشركة مصر للفنادق بالتنسيق مع المستشار القانونى والمستشار الضريبى للشركة وفقاً لقرار مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٧ بشأن تكليف شركة مصر للفنادق بإعادة التفاوض مع شركة جينتنج كازينوس ليمتد لتحمل ضريبة القيمة المضافة مناصفة عن حصة شركة مصر للفنادق فى إيرادات كازينو الألعاب والتعويضات والغرامات وفوائد التأخير من شهر ٢٠١٦/١١ حتى شهر ٢٠٢٠/٣ مع عدم المساس بحصة شركة مصر للفنادق والمحددة فى العقد بنسبة ٢٥% من إجمالى الإيرادات على أن يتم إستمرار تطبيق نفس المعاملة بالمناصفة لسداد ضريبة القيمة المضافة لحصة شركة مصر للفنادق فى إيرادات الكازينو وذلك حتى نهاية العقد مع سرعة إعادة تشغيل الكازينو بصفة فورية.
- تطبيق باقى بنود التسوية الودية المقترحة.

- تطبيق باقى بنود التسوية الودية المقترحة.
- فى حالة عدم موافقة شركة جينتنج كازينوس ليمتد على التسوية وفقاً للبند رقم (١) أعلاه يتم إستكمال إجراءات التحكيم لدى مركز القاهرة الإقليمى.
- إعمال أثر قرار مجلس إدارة الشركة القابضة على القوائم المالية وحساب التوزيع لشركة مصر للفنادق للعام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠.

وانتهى الاجتماع على ذلك ،،،

فارزى الأصوات :-

- السيد الأستاذ / سعد صابر على الحاج
- السيد الأستاذ / حسين على الكريينى

أمين سر الجمعية العامة للشركة

- السيد الأستاذ/ محسن سيد غريب

الجهاز المركزى للمحاسبات :

السيدة المحاسب/ منال جندى جرجس
وكيل أول الوزارة – مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق

السيد المحاسب / محمد أنيس محمد
وكيل الوزارة – نائب أول مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق

السيدة المحاسبة/ ماجدة ملك مينا
مدير عام – نائب مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق – الجهاز المركزى للمحاسبات

السيدة المحاسبة/منال مجدى مرزوق محمود
مدير عام – نائب مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق – الجهاز المركزى للمحاسبات

رئيس مجلس إدارة
الشركة القابضة للسياحة والفنادق
ورئيس الجمعية العامة لشركة مصر للفنادق
((ميرفت حطبة))

تحريراً فى : ٢٠٢٠/١٢/٩

MISR HOTELS Co.
شركة مصر للفنادق

محضر

إجتماع الجمعية العامة العادية (الموثق)

لشركة مصر للفنادق

المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣٠

شركة مصر للفنادق ش.م.م

شركة القابضة للسياحة والفنادق HOTAC

محضر

اجتماع الجمعية العامة العادية (الموثق)

لشركة مصر للفنادق

المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣٠

إجتمعت الجمعية العامة العادية لشركة مصر للفنادق فى تمام الساعة الثانية والنصف من ظهر يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٠/٩/٣٠ بفندق النيل ريتزكارلتون - بقاعة القاهرة - القاهرة وذلك بناء على الدعوة الموجهة من السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة - رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة والتى نشرت بالصحف وأرسلت للمساهمين بالبريد المسجل طبقاً لأحكام القانون.

وذلك للنظر فى جدول الأعمال الآتى :-

١- تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة عن السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ وتقرير الحوكمة عن نفس الفترة.
٢- تقرير السادة/مراقبى حسابات الشركة وتقرير تقويم الأداء للجهاز المركزى للمحاسبات عن المركز المالى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ وحسابات النتيجة عن السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ ورد الشركة عليهما.
٣- التصديق على قائمة المركز المالى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠.
٤- التصديق على حسابات النتيجة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ وحساب التوزيع عن السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩.
٥- إقرار العلاوة الدورية المستحقة للعاملين فى ٢٠٢٠/٧/١.
٦- إبراء ذمة مجلس الإدارة وإخلاله من المسئولية عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠.
٧- تشكيل مجلس الإدارة.

وتولى رئاسة الاجتماع السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة - رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة وقد وجهت الدعوة للسادة الآتى أسمائهم :-

مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق :-

- السيد المهندس/ عادل أمين والى — عضو مجلس الإدارة المتفرغ للشئون الفنية
- السيد الأستاذ/ محمد وهب الله محمد — عضو مجلس إدارة الشركة القابضة
- السيد الأستاذ / عمرو محمد الشافعى — عضو مجلس إدارة الشركة القابضة
- السيد الأستاذ / أيمن أحمد فؤاد عبد العزيز — عضو مجلس إدارة الشركة القابضة
- السيد الأستاذ / سراج الدين سعد حامد — عضو مجلس إدارة الشركة القابضة

مجلس إدارة شركة مصر للفنادق :-

- السيد الأستاذ/عمرو عطيه احمد — رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
- السيد الأستاذ/ محمد صبرى عدلى — عضو غير متفرغ
- السيد المهندس / محب جيد سعيد — عضو مجلس الإدارة (ممثل المال الخاص)
- السيد الأستاذ / ياسر محمود سامى عبد المعطى — عضو مجلس الإدارة (ممثل العاملين)
- السيد الأستاذ / عصام سعيد محمد عبد الحليم — عضو مجلس الإدارة (ممثل العاملين)
- السيد الأستاذ / سامح سعيد على — رئيس اللجنة النقابية للعاملين

أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات (إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق):

- السيدة المحاسب/ منال جندى جرجس — وكيل اول الوزارة- مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق
- السيد المحاسب / محمد أنيس محمد — وكيل الوزارة نائب أول مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق
- السيدة المحاسبة/ماجدة ملك مينا — مدير عام – نائب مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق
- السيدة المحاسبة/منال مجدى مرزوق محمود — مدير عام – نائب مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق

أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات (الإدارة المركزية للخطة وتقويم الأداء) :-

- السيد الأستاذ/عبد الرحمن محمد لطفى — وكيل الجهاز(خطة/اقتصاد)-الجهاز المركزى للمحاسبات
- السيدة المحاسبة/حنان كمال الدين زيادة — وكيل الوزارة-رئيس قطاع المشرف على إدارة الفنادق
- السيدة المحاسبة/منال عبد الفتاح المرشدى — وكيل الوزارة – رئيس قطاع التجارة الخارجية والقطن والسياحة والفنادق
- السيدة المحاسبة/سحر رشدى إبراهيم — مدير عام الإدارة العامة للفنادق

مركز معلومات القطاع العام :-

- السيدة الأستاذة / عزة فؤاد يوسف — رئيس الإدارة المركزية – مركز معلومات قطاع الأعمال العام
- السيد الأستاذ/ إيهاب عبد الغنى السيد — مدير عام – مركز معلومات قطاع الأعمال العام

وزارة قطاع الأعمال العام
الشركة القابضة للسياحة والفنادق
HOTAC

شركة مصر للفنادق ش.م.م

وبدأ الاجتماع بتعيين السيد/أمين السر والسادة جامعي الأصوات للجمعية العامة العادية للشركة كالآتى :-

أمين سر الجمعية العامة غير العادية لشركة مصر للفنادق :-

- السيد الأستاذ / محسن سيد غريب — مدير عام – قطاع المكتب الفنى

جامعي الأصوات :-

- السيد الأستاذ / سعد صابر على الحاج — رئيس قطاع الأوراق المالية
- السيد الأستاذ / حسين على الكربينى — أخصائى اول – قطاع الأوراق المالية
- السيد الأستاذ / سيد محمد جمعة — كبير كتاب – قطاع الأوراق المالية

لم يحضر الإجتماع كل من :-

- السيد الأستاذ /عبد الرحمن محمد لطفى — وكيل الجهاز(خطة/اقتصاد)-الجهاز المركزى للمحاسبات
- السيد الأستاذ/ عمرو محمد الشافعى — عضو مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق

ثم أعلنت السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة رئيس الجمعية العامة للشركة صحة انعقاد الجمعية العامة العادية حيث أسفرت عملية فرز الأصوات عن ثبوت حضور حملة الأسهم بالأصالة والوكالة لعدد (٢٤٤ ٣٩٦ ٢٨) سهما من عدد الأسهم الكلية البالغ قدرها (٠٠٠ ٦٠٠ ٣٩) وبنسبة حضور ٧٢%.

وقد أفتتحت السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة -رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة مستهله حديثها (بسم الله الرحمن الرحيم) أرحب بالسادة أعضاء الجمعية العامة غير العادية للشركة والسادة/ ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات والسادة المساهمين والسادة العاملين بالشركة.

وطلبت السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة من السيد الأستاذ/ رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب البدء بتلاوة تقرير مجلس إدارة الشركة عن الميزانية العمومية للشركة للعام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠

تحدث السيد الأستاذ/ عمرو عطية أحمد رئيس مجلس الإدارة قائلاً : (بسم الله الرحمن الرحيم) أوجه الشكر للشركة القابضة والجهاز المركزى للمحاسبات والسادة العاملين بشركة مصر للفنادق والسادة الحضور وسوف أعرض على حضراتكم الميزانية العمومية عن العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠.

- بلغ إجمالى إيرادات النشاط مبلغ ٢٧٨ مليون جنيه عن عام٢٠١٩/٢٠٢٠ وبالمقارنة بالمحقق الفعلى عن عام ٢٠١٨/٢٠١٩ والبالغ قدرها ٤٩٧ مليون جنيه نجد إنخفاض قدره ٢١٩ مليون جنيه وبنسبة إنخفاض ٤٤.١% وبالمقارنة بالمعتمد بالموازنة عن نفس العام والبالغ ٥١٦ مليون جنيهاً نجد إنخفاض قدره ٢٣٨ مليون جنيهاً وبنسبة إنخفاض قدرها ٤٦.٢%.
- ويرجع الإنخفاض إلى الظروف الإستثنائية الغير طبيعية الناتجة من نتيجة تفشى وباء كوفيد-١٩ (عتباراً من مارس ٢٠٢٠ ومما أضطر معظم بلدان العالم لغلق حدودها وحظر حركة الطيران الدولى ومما كان له التأثير الشديد على النشاط الإقتصادى عامة والنشاط السياحى بصفة خاصة. ومما كان له الأثر الشديد في إيرادات فندق النيل ريتز كارلتون خلال الفترة من مارس ٢٠٢٠ وحتى يونيه ٢٠٢٠ والتي حققت خسائر خلال تلك الفترة بلغت نحو ١٨ مليون جنيه بينما خلال نفس الفترة من العام السابق حققت أرباح للشركة بلغت نحو١٠٨ مليون جنيه أي بتغير قدره نحو ١٢٦ مليون جنيه. بالإضافة إلى غلق الكازينو (عتباراً من ٢٠٢٠/٣/٢٣ طبقاً لتعليمات وزارة السياحة والذى حقق إيرادات للشركة خلال نفس الفترة من العام السابق بلغت نحو ٣٤ مليون جنيه.
- وبلغ إجمالى الإيرادات والأرباح الأخرى عن عام٢٠١٩/٢٠٢٠مبلغ ٤١٠ ٢٧ ألف جنيه وبالمقارنة بالمحقق الفعلى عن عام ٢٠١٨/٢٠١٩ البالغ ٩٩١ ألف جنيه نجد زيادة قدرها ٤١٩ ٢٦ ألف جنيه وبنسبة زيادة٢٦٦٦% وبالمقارنة بالمعتمد بالموازنة عن نفس العام والبالغ ٧٢٩ ٧ ألف جنيهاً نجد زيادة قدرها ٦٨١ ١٩ألف جنيهاً وبنسبة زيادة تبلغ ٢٥٥%.
- وبلغ إجمالى التكاليف والمصروفات عن عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ مبلغ ٢٢٠,٢٢٣ مليون جنيه وبالمقارنة بالمحقق الفعلى عن عام ٢٠١٨/٢٠١٩ البالغ ٢٨٨,٣٧٤ مليون جنيه نجد إنخفاض قدره ٦٨,١٥١ مليون جنيه بنسبة إنخفاض ٢٣,٦% وبالمقارنة بالمعتمد بالموازنة عن نفس العام والبالغ ٩٣٦ ٢٤٨ مليون جنيهاً نجد إنخفاض قدره ٧١٣ ٢٨ مليون جنيهاً وبنسبة إنخفاض ١١,٥% وإيضاحها كالآتى:-

خامات ومواد ووقود وقطع غيار :-

- بلغ إجمالى الخامات والمواد والوقود وقطع الغيار عن عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ مبلغ ٥٧٧ ألف جنيه وبالمقارنة بالمحقق الفعلى عن عام ٢٠١٨/٢٠١٩ البالغ ٧٤٦ ألف جنيه نجد إنخفاض قدره ١٦٩ ألف جنيه وبنسبة إنخفاض ٢٢,٧% وبالمقارنة بالمعتمد بالموازنة عن نفس العام والبالغ ١,٠٧٠ مليون جنيهاً نجد إنخفاض قدره (٤٩٣) ألف جنيهاً وبنسبة إنخفاض تبلغ (٤٦)%.

الأجور :-

- بلغ إجمالى الأجور عن عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ مبلغ ٤٥١ ٢٣ ألف جنيه وبالمقارنة بالمحقق الفعلى عن عام ٢٠١٨/٢٠١٩ والبالغ ٢٨٤ ٢١ ألف جنيه نجد زيادة قدرها ١٦٧ ٢ ألف جنيه وبنسبة زيادة ١٠,٢% ويرجع ذلك للزيادة الدورية السنوية فى الأجوروارتفاع تكلفة أسعارالأدوية وبالمقارنة بالمعتمد بالموازنة عن نفس العام والبالغ ٤٠٠ ٢٣ ألف جنيهاً نجد زيادة قدرها ٥١ ألف جنيهاً وبنسبة زيادة طفيفة تبلغ ٠,٢%.

وزارة قطاع الاعمال العام الشركة القابضة للسياحة والفنادق HOTAC

شركة مصر للفنادق ش.م.م

(٥)

المصروفات والفوائد المدينة:-

- بلغ إجمالى المصروفات عن عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مبلغ ١٩٥ ٥٢٢ ألف جنيه وبالمقارنة بالمحقق الفعلى عن عام ٢٠١٩/٢٠١٨ والبالغ ٢٤١ ٥٥٧ ألف جنيه نجد إنخفاض قدره (٤٦ ٠٣٥) ألف جنيه وبنسبة إنخفاض (١٩%) ويرجع ذلك لإنخفاض أعباء الفوائد المدينة لقرض البنك الأهلى المصرى . وبالمقارنة بالمعتمد بالموازنة عن نفس العام والبالغ ٢٢٣ ٢٦٦ ألف جنيهاً نجد إنخفاض قدره (٢٧ ٧٤٤) ألف جنيهاً وبنسبة إنخفاض تبلغ (١٢,٤%).

أعباء و خسائر :-

- بلغ إجمالى الأعباء والخسائر عن عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مبلغ ٦٧٣ ألف جنيه وبالمقارنة بالمحقق الفعلى عن عام ٢٠١٩/٢٠١٨ والبالغ ٢٤ ٧٨٧ ألف جنيه نجد إنخفاض قدره ٢٤ ١١٤ ألف جنيه وبنسبة إنخفاض تبلغ (٩٧,٣%) ويرجع ذلك إلى تكوين مخصصات مطالبات محتملة خلال عام المقارنة إنتفى الغرض من غالبيتها خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ . وبالمقارنة بالمعتمد بالموازنة عن نفس العام والبالغ ١ ٢٠٠ ألف جنيه نجد إنخفاض قدره ٥٢٧ ألف جنيه وبنسبة إنخفاض ٤٤%.
- بلغ صافى الأرباح قبل الضريبة المؤجلة والدخل (NI) عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ مبلغ ١٠٤ ١٨٢ ألف جنيه مقابل ربح عن عام ٢٠١٩/٢٠١٨ قدرها ٢٣٣ ١٠١ ألف جنيه بإنخفاض قدره ١٢٨ ٩١٩ ألف جنيه وبنسبة إنخفاض تبلغ ٥٥,٣% وبالمقارنة بالمعتمد بالموازنة عن نفس العام والبالغ ربح قدره ٢٨٨ ٣٦٥ ألف جنيهاً نجد أن هناك إنخفاض يبلغ١٨٤ ١٨٣ ألف جنيهاً بنسبة إنخفاض ٦٣,٩%.
- بلغت صافى الأرباح بعد الضرائب عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ مبلغ ٨٥ ٤٥٠ ألف جنيه مقابل ربح عن عام ٢٠١٩/٢٠١٨ قدرها ١٧٦ ٣٩٣ ألف جنيه إنخفاض قدره ٩٠ ٩٤٣ ألف جنيه وبنسبة إنخفاض تبلغ ٥١,٦% وبالمقارنة بالمعتمد بالموازنة عن نفس العام والبالغ ربح قدره ٢٢٣ ٩٦٢ألف جنيهاً نجد أن هناك إنخفاض يبلغ ١٣٨ ٥١٢ ألف جنيهاً بنسبة إنخفاض ٦١,٨%.

والأمر معروض على الجمعية العامة لشركة مصر للفنادق للنظر فى إعتماد الآتى :

١- تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة عن السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ وتقرير الحوكمة عن نفس الفترة.
٢- تقرير السادة/مراقبى حسابات الشركة وتقرير تقويم الأداء للجهاز المركزى للمحاسبات عن المركز المالى فى٢٠٢٠/٦/٣٠ وحسابات النتيجة عن السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ ورد الشركة عليهما.
٣- التصديق على قائمة المركز المالى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠.
٤- التصديق على حسابات النتيجة عن السنة المالية المنتهية فى٢٠٢٠/٦/٣٠ وحساب التوزيع عن السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩.
٥- إقرار العلاوة الدورية المستحقة للعاملين فى ٢٠٢٠/٧/١.
٦- إبراء ذمة مجلس الإدارة وإخلائه من المسئولية عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠.

شركة مصر للفنادق ش.ت.م.م

ويتوجه مجلس إدارة الشركة بخالص الشكر للسيدة المحاسب / ميرفت حطبة رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة والسادة أعضاء مجلس إدارة الشركة القابضة وأعضاء الجمعية العامة للمعاونة الصادقة .

كما نتوجه بالشكر للسيدة المحاسب / وكيل أول الوزارة – مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق والسيد المحاسب / وكيل الوزارة – نائب أول مدير إدارة السياحة والفنادق والسيدة المحاسبة/ مدير عام – نائب مدير إدارة السياحة والفنادق والسيدة المحاسبة/ مدير عام – نائب مدير إدارة السياحة والفنادق والسيد الأستاذ/ وكيل الجهاز – رئيس الإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء بقطاعات الإقتصاد والسيدة المحاسب/ رئيس قطاع التجارة الخارجية والقطن والسياحة والفنادق والسيدة المحاسب/ رئيس قطاع والمشرف على ادارة الفنادق والسيدة المحاسب/ مدير عام الإدارة العامة للفنادق.

وطلبت السيدة الأستاذة/ميرفت حطبة رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة من السادة/أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات بعرض تقريرى الجهاز المركزى للمحاسبات.

تحدثت السيدة الأستاذة المحاسب/ منال جندى جرجس – وكيل أول الوزارة -مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق- الجهاز المركزى للمحاسبات: كل عام وأنت بخير وحما الله مصر وأهلها من فيروس كورونا ونتشرف بأن نعرض على الجمعية العامة للشركة تقرير مراقب الحسابات عن الميزانية للشركة عن العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ ومع العلم بأن التقرير معروض عليكم ويعتبر مقروء بالكامل والتعقيب وسوف تقوم الأستاذة المحاسب/ منال مجدى مرزوق – مدير عام – نائب مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق – الجهاز المركزى للمحاسبات بعرض التقرير .

ثم تحدثت الأستاذة المحاسب/ منال مجدى مرزوق – مدير عام – نائب مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق- الجهاز المركزى للمحاسبات قائلة : ' بسم الله الرحمن الرحيم '

الملحوظة :

- ظهر رصيد حساب اصول غير ملموسة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بمبلغ نحو ٣١,٥٦٨ مليون جنية منها نحو ٣١,٢٦٤ مليون جنيه المتبقي من فوائد القرض الممنوح لأعمال التطوير (عن الفترة من نوفمبر ٢٠١٥ حتى أكتوبر ٢٠١٦) والذي تم افتتاحه في أكتوبر ٢٠١٥ والتي يتم استهلاكها على خمس سنوات وفقاً لقرار الجمعية العامة للشركة في سبتمبر ٢٠١٨ وبالمخالفة لمعايير المحاسبية المصرية رقم (٢٣) الأصول غير الملموسة ومعيار رقم (١٤) الإقتراض فقرة (٢٤) التوقف عن الرسملة.
يتعين الإلتزام بأحكام المعايير المحاسبية وتحميل المبلغ السابق على حساب أرباح وخسائرمرحلة.

رد الشركة:

- الشركة إلتزمت بتطبيق المعيار المحاسبى رقم (١٤) – الفقرة ١٢ عند رسمله نحو ١١٠,٧٤٢ مليون جنيه عن قيمة فوائد القرض المرسمله تطبيقاً للمعيار المحاسبى والذى يتضمن أن تكلفة الإقتراض المتعلقة مباشرة بإقتناء أو إنشاء أو إنتاج الأصل المؤهل لتحمل تكلفة الإقتراض التى كان يمكن تجنبها إذا لم يتم الإنفاق على هذا الأصل. وكذلك الفقرة ٩ والذى يتضمن (تضاف تكاليف الإقتراض المتعلقة مباشرة بإقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل إلى تكلفة الأصل عندما يكون من المرجح ان يتسبب فى خلق منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة وتكون هناك إمكانية لقياس التكلفة بدرجة يعتمد عليها. والفندق لم تكتمل اصوله الجوهرية عند افتتاحه فى اكتوبر ٢٠١٥ وان الكازينو يمثل نشاط جوهرى للشركة يساهم فى تحقيق عوائد تصل إلى ٤٠% بصورة مباشرة أو غير مباشرة وقد تم إستهلاك المبلغ ولم يتبقى منه سوى نحو ٣١,٢ مليون جنيه.

التعقيب:

- مازالت الملاحظة قائمة حيث ان المعيار رقم ١٤ فقرة (٢٤) والتى تنص على " عندما تقوم المنشأة بإنشاء اجزاء من الاصل المؤهل ويكون من الممكن استخدام كل جزء من هذة الأجزاء أثناء إستمرار عملية إنشاء باقى الاجزاء الاخرى فيتعين التوقف عن رسملة تكاليف الإقتراض عن الاجزاء المنتهية طالما تم الانتهاء من كل الانشطة الجوهرية اللازمة لاعداد هذة الاجزاء للإستخدام فى الاغراض المحددة او بيعها " وقد تم الإنتهاء من كافة الانشطة الجوهرية للفندق وتم إفتتاحة وتشغيلة فى أكتوبر ٢٠١٥ وتحقق عائد من تلك التشغيل، علما بأن كازينو الالعاب يمثل كيان مستقل عن الفندق ويمكن تشغيل الفندق بدونه .

الملحوظة :

- قام مجلس إدارة الشركة القابضة بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٧ بتكليف شركة مصر للفنادق بإعادة التفاوض مع شركة جينتج لتحمل ضريبة القيمة المضافة مناصفة عن حصة شركة مصر للفنادق فى إيرادات كازينو الالعاب والتعويضات والغرامات وفوائد التأخير من شهر ٢٠١٦/١١ حتى شهر ٢٠٢٠/٣ ، مع عدم المساس بحصة شركة مصر للفنادق والمحددة فى العقد بنسبة ٢٥% من إجمالى الإيرادات وعلى أن يتم إستمرار نفس المعاملة لإحتساب ضريبة القيمة المضافة حتى نهاية العقد.

،، الامر الذى نرى معة أن الموافقة على تحمل شركة مصر للفنادق لنصف قيمة ضريبة القيمة المضافة يعد إلتزام عليها وإعتراف منها بوجوب تحملها لتلك الضريبة مما يعد إهدار لحق الشركة طرف الغير بالمخالفة للمادة العاشرة من العقد المبرم فى ديسمبر ٢٠٠٩ بين شركتى:

مصر للفنادق وجينتج والتى تتعهد فية شركة جينتج بالوفاء بالإلتزامات التالية:

" تخضع جينتج فى جميع الأوقات للوائح والقوانين والقرارات وتعديلاتها المطبقة فى مصر والمتعلقة بالانشطة المتفق عليها ، كما تسدد جينتج أى ضريبة أو غيرها من الإلتزامات المالية الناتجة عن تلك الانشطة ولا تعتبر مصر للفنادق مسؤلة بأى حال من الأحوال عن أى خرق للوائح والقوانين والقرارات من قبل جينتج كما أنها غير مسؤلة عن فشل جينتج فى سداد الضرائب أو غيرها من الإلتزامات المالية.

وهذا ما استندت إليه شركة مصر للفنادق فى إجراءات دعوى التحكيم ضد شركة جينتنج مما يجعل تحمل شركة مصر للفنادق لنصف قيمة الضريبة غير جائز من الناحية القانونية علما بانة قام الممثل القانونى لشركة جينتنج بصفته بإقامة طعن رقم ٦٤١٠٢ لسنة ٧٤ قضائية بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١٤ أمام محكمة القضاء الادارى ضد شركة مصر للفنادق وأخرين مطالبا ببراءة ذمة شركة جينتنج من دين ضريبة القيمة المضافة المقررة فيما يتعلق بعقد الالتزام والاستغلال لكازينو العاب فندق النيل ريتزكارلتون وذلك عن الفترة من ٢٠١٦/٩/٨ وحتى تاريخ هذة الدعوى وكذلك ما يستجد من ضريبة يتم إقرارها . ولم يتم تضمين ذلك الامر فى بنود الاتفاق الودى المعروض.

فى حين قامت شركة مصر للفنادق بتأجيل إجراءات التحكيم ضد شركة جينتنج كازينوس ليمتد والتي سددت عنها نحو ٣٠٨ ألف جنية قيمة الدفعة الاولى من أتعاب التحكيم لكلا من (شركة رزقانة وشركاة للمحاماة والإستشارات القانونية ومكتب عبد اللطيف بيبرس المحامى بالنقض والدستورية العليا . كما تضمن الاتفاق الودى تخفيض الحد الأدنى من الضمان بنسبة ٥٠% من قيمته الحالية والبالغة ٣.٦٧٥ مليون دولار أمريكي ويتم تثبيته حتى نهاية مدة العقد فى ٢٠٢٦ والذي كان يزيد بنسبة ٧% سنويا وفقا للعقد.

الامر الذى يستوجب إعادة النظر فى بنود التسوية الودية المعروضة وتضمينها كافة البنود القانونية التى تحافظ على حقوق شركة مصر للفنادق طرف الغير مع مراعاة ما ورد بالمادة العاشرة من العقد المبرم مع شركة جينتنج فى هذا الشأن .

رد الشركة:

- وزارة المالية تحصل على ٥٠% من العوائد الإجمالية للكازينو ورغم ذلك لم تكتفى وقامت بفرض ضريبة مستحدثة على نشاط الكازينو والذى لم يكن خاضعاً لقانون ضريبة المبيعات وقت التعاقد ومما أثر على إقتصاديات الشركة المديرة وادى إلى إغلاق الكازينو ، ومما أدى إلى رفع دعوى قضائية من شركة الإدارة على وزارة المالية بشأن أحقيتها فى فرض الضريبة
- تحرص شركة مصرللفنادق دائماً بصفتها إحدى الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام إلى الحصول على كافة مستحقاتها التعاقدية مع الغير.
- توصلت شركة مصرللفنادق من خلال إعادة التفاوض مع شركة جينتنج إلى الموافقة على
- البديل المطروح من قبل مجلس إدارة الشركة القابضة بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٧ .
- والموافق عليه من الجمعية العمومية الغير عادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣٠ تتحمل ضريبة القيمة المضافة مناصفة عن حصة شركة مصر للفنادق فى إيرادات كازينو الألعاب والتعويضات والغرامات مع عدم المساس بحصة شركة مصر للفنادق والبالغة ٢٥% وإستمرار سريان ذلك بعد إفتتاح الكازينو مرة أخرى وحتى نهاية التعاقد فى عام ٢٠٢٦
- تم توقيع التعاقد مع شركة جينتنج بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٤ وتم الحصول على شيك من شركة جينتنج بقيمة الدفعة المقدمة . قامت الشركة قبل التوقيع على إتفاقية التسوية النهائية بمراعاة عدم وجود أى تأثير للدعوى المقامة من شركة جينتنج على التسوية الودية ومستحقات شركة مصر للفنادق وفقاً للتسوية وملحقاتها وذلك كما هو مدون بالبند ٥ من إتفاقية التسوية النهائية الموزخ فى ٢٠٢٠/١٠/١٤.

- مع الإحاطة أنه نتيجة لإحالة الشركة للتهرب الضريبى من مصلحة الضرائب والإحالة للنيابة العامة فقد قامت الشركة بسداد الضريبة الأصلية والتعويضات والغرامات منعاً لعقوبات التهرب الضريبى ، وتم التفاوض مع شركة جينتنج بإيجاد حلول لذلك الأمر ولعدم إستجابة شركة جينتنج للتفاوض لجأت الشركة للبدء فى إجراءات التحكيم وبمجرد البدء فى الإجراءات طلبت شركة جينتنج التفاوض لإيجاد تسوية ودية وقد إنتهت المفاوضات الودية مع شركة جينتنج بمعرفة اللجنة المشكلة لذلك الغرض من شركة مصر للفنادق ويتواجد المستشارين الضريبى والقانونى بإختيار بديل للتسوية الودية وتم العرض على مجلس إدارة شركة مصر للفنادق على التسوية الودية المقترحة ووافق مجلس الإدارة بجلسته رقم (٨) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١٨ على التسوية الودية حيث يتم تحمل شركة جينتنج بالضريبة الأصلية والتعويضات والغرامات وفوائد التأخير من عام ٢٠١٦ حتى مارس ٢٠٢٠ وعلى أن يتم تخفيض حصة شركة مصرللفنادق من الإيرادات الإجمالية للكازينو بعد فتح الكازينو مرة أخرى بنسبة ٥% لتصبح ٢٠% بدلاً من ٢٥% وذلك أخذاً بمبدأ التحوط فى الأرقام المستقبلية للكازينو بعد الفتح مرة أخرى .
- تم عرض التسوية الودية على مجلس إدارة الشركة القابضة وقد إنتهى قرارها بعد المناقشات والدراسات بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٧ بتكليف شركة مصر للفنادق بإعادة التفاوض مع شركة جينتنج لتحمل ضريبة القيمة المضافة مناصفة عن حصة شركة مصر للفنادق فى إيرادات كازينو الألعاب والتعويضات والغرامات مع عدم المساس بحصة شركة مصر للفنادق والبالغة ٢٥% وإستمرار سريان ذلك بعد إفتتاح الكازينو مرة أخرى وحتى نهاية التعاقد فى عام ٢٠٢٦ وذلك إستناداً إلى أن إيرادات الكازينو بعد إنتهاء إزمة كوفيد – ١٩ وعودة حركة السياحة لحالتها الطبيعية سوف تعوض مناصفة شركة مصر للفنادق فى ضريبة القيمة المضافة والتعويضات والغرامات ولا يوجد تعارض مع البديل المطروح من جانب شركة مصرللفنادق والذى كان متحوطاً فى الأرقام المستقبلية لعوائد الكازينو بينما البديل الموافق عليه كان اكثر تفاؤلاً . وقد وافقت الجمعية العمومية الغير عادية للشركة والمنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣٠ على قرار مجلس إدارة الشركة القابضة .
- وأوضحت الجمعية العمومية الغير عادية فى قرارها إلى الإستناد إلى ما نص عليه القانون المدنى مادة (١٤٧ – ١) العقد شريعة المتعاقدين ، فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا بإتفاق الطرفين ، أو للأسباب التى يقررها القانون. (٢) ومع ذلك إذا طرأت حوادث إستثنائية عامة لم يكن فى الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الإلتزام التعاقدى وأن لم يصبح مستحيلاً ، صار مرهقاً للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحه ، جاز للقاضى تبعاً للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد الإلتزام المرهق إلى الحد المعقود ويقع باطلاً كل إتفاق على خلاف ذلك. وهو ما ينطبق عليه ضريبة القيمة المضافة حيث أن نشاط الكازينو لم يكن ضمن البنود الخاضعة لضريبة المبيعات والدولة تحصل على ٥٠% من الإيرادات الإجمالية . ويتم تعديل العقود بما يحقيق التوازن التعاقدى ويحافظ على تواجد الإستثمار الأجنبى وعدم هروبه وذلك إستناداً للأسباب الآتية :
- يحقق الكازينو متوسط إيرادات سنوية لمصر للفنادق منذ افتتاح الكازينو فى نوفمبر ٢٠١٦ وحتى مارس ٢٠٢٠ تقارب نحو ١٩٠ مليون جنيه و عن المعادل نحو ١١ مليون دولار أمريكي الذى يمثل نصيب الشركة من إجمالي إيرادات الألعاب.
- بالإضافة إلى ما يحققه الكازينو من زيادة لإيرادات فندق النيل ريتزكارلتون و التى تمثل متوسط نحو ٨% من إجمالي إيرادات الفندق منذ افتتاح الكازينو فى نوفمبر ٢٠١٦ و حتى مارس ٢٠٢٠. و قد ارتبطت الزيادة فى إيرادات الفندق ارتباطا طرديا منذ افتتاح الكازينو.

- يحتل الكازينو المرتبة الأولى في السوق المحلي في نشاط الكازينوهات بالقاهرة و الذي يمثل متوسط نسبة ١٩% من إجمالي إيرادات الكازينوهات وقد حققت إيراداته السنوية ما يقرب من ضعف المحقق من إجمالي الإيرادات السنوية لأشهر الكازينوهات الموجودة بالقاهرة . فعلى سبيل المثال و ليس الحصر ؛ سيزرز القاهرة " الكائن بفندق الفور سيزونز بلازا و "عمر الخيام" الكائن بفندق ماريوت القاهرة.تكلفت شركة جينتنج من حسابها الخاص تجهيز مقر الكازينو من تجهيزات داخلية وماكينات لعب القمار والتي تقدر الانفاق الاستثماري لها بما لا يقل عن ١٠ مليون دولار و ذلك لبدء التشغيل ، مما يصعب على الطرفين إنهاء العقد في الوقت الحالي.
- ومن الجدير بالذكر الظروف الاستثنائية من جائحة كوفيد -١٩ وما ترتب عنها من تدني معدلات الاشغال بدرجة غير مسبوقة وغلق الكازينو وما نتج عنه من آثار سلبية بتحقيق خسائر شهرية اثرت سلبياً على نتائج اعمال الشركة وتدفقاتها النقدية وحاجة الشركة الماسة إلى إعادة افتتاح الكازينو وذلك نظراً لالتزامات الشركة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية وتتمثل اهمها في سداد القرض واعباؤه بمتوسط شهري يبلغ نحو ١٦ مليون جنيه بالإضافة إلى تطوير فندق دهب والذي يتطلب من الشركة خلال الفترة المقبلة ما يقرب من نحو ٣٠ مليون جنيه شهرياً بخلاف الالتزامات التشغيلية الشهرية للشركة وقامت تجأت الشركة في الوقت الحالي الى تسهيل إئتماني متوسط الأجل لتغطية المرتبات وأجور العاملين بالشركة .
- أن رسوم وأعباء التحكيم تقدر بنحو ٢.٦ مليون جنيه والتي ستتحملها الشركة في حالة الاستمرار في إجراءات التحكيم.

التعقيب :

- تم غلق كازينو الالعاب بفندق النيل ريتزكارلتون بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠٢٠ وعدم تشغيلة بقرار من وزارة السياحة نظرا لتفشى جائحة كوفيد – ١٩ وتوقف حركة الطيران الدولى وليس كما جاء برد الشركة ان غلق الكازينو كان بسبب فرض وزارة المالية لضريبة القيمة المضافة على إيرادات تشغيل الكازينو (والتى حلت محل ضريبة المبيعات) .
- قامت الشركة بالتوقيع على التسوية الودية مع شركة جينتنج لضريبة القيمة المضافة بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٤ والتى تبين بشأنها مايلى :
- نتيجة لإعادة التفاوض مع شركة جينتنج والتى أوصت بة الجمعية العامة الغير عادية للشركة فى ٢٠٢٠/٩/٣٠ والتى قررت تحمل ضريبة القيمة المضافة مناصفة بين شركتى مصر للفنادق وجينتنج سوف تحصل شركة مصر للفنادق من شركة جينتنج على نصف قيمة ضريبة القيمة المضافة الاصلية بمبلغ نحو ٢,٠٥٦ مليون دولار ، ونصف قيمة التعويضات والغرامات بمبلغ نحو ٩٩٧ ألف دولار وذلك خلال أربعة سنوات تبدأ من تاريخ توقيع الاتفاق فى ٢٠٢٠/١٠/١٤ وتنتهى فى أكتوبر ٢٠٢٣ (علما بانه كان من الممكن حصول شركة مصر للفنادق على إجمالى قيمة المبالغ المسددة لمصلحة الضرائب عن شركة جينتنج لضريبة القيمة المضافة فى حال إستمرارها فى إجراءات التحكيم والتى كانت قد بدأتها بالفعل والتى قدرت رسوم وأعباء التحكيم بنحو ٢.٦ مليون جنية وفقا لما ورد برد الشركة ، وفى وقت أقل من ٤ سنوات المشار اليها) .
- .. فضلا عن تضمين المادة الخامسة من الاتفاق (٥-٢ ، ٥-٣) إقرار وتعهد من شركة مصر للفنادق بأنة يحق لشركة جينتنج إسترداد أى مبالغ تم سدادها أو سوف يتم سدادها لشركة مصر للفنادق تنتج من أى مكاسب مالية تتحقق من الدعوى المقامة فى مجلس الدولة (الطعن رقم ٦٤١٠٢ لسنة ٧٤ قضائية) من شركة جينتنج ضد وزارة المالية وأخرين أو أى طعن تم تقديمة من قبل جينتنج .

- على الرغم من تحمل شركة مصر للفنادق نصف قيمة ضريبة القيمة المضافة والتعويضات والغرامات بالمخالفة للعقد المبرم مع شركة جينتنج فى ديسمبر ٢٠٠٩ المادة العاشرة والتى نصت على :
- " تخضع جينتنج فى جميع الأوقات للوائح والقوانين والقرارات وتعديلاتها المطبقة فى مصر والمتعلقة بالانشطة المتفق عليها . كما تسدد جينتنج أى ضريبة أو غيرها من الإلتزامات المالية الناتجة عن تلك الانشطة ولا تعتبر مصر للفنادق مسؤلة بأى حال من الأحوال عن أى خرق للوائح والقوانين والقرارات من قبل جينتنج كما أنها غير مسؤلة عن فشل جينتنج فى سداد الضرائب أو غيرها من الإلتزامات المالية.
- حيث استندت الجمعية العامة الغير عادية الى ما نص عليه القانون المدنى مادة (١٤٧-١) العقد شريعة المتعاقدين ولا يجوز نقضة ولا تعديلة إلا باتفاق الطرفين .....و بما يحقق التوازن التعاقدى ويحقق مصلحة الطرفين وهو ما لم يتحقق لشركة مصر للفنادق من هذا الاتفاق المبرم ، كما تضمن الاتفاق الجديد إعفاء شركة جينتنج من حد الضمان السنوى عن عام ٢٠٢٠ نظرا للظروف الاستثنائية العالمية وتخفيض حد الضمان السنوى الحالى بنسبة ٥٠% ليصبح نحو ١.٨٣٧ مليون دولار إعتبارا من بداية عام ٢٠٢١ وتثبيتة حتى نهاية التعاقد فى ٢٠٢٦ فضلا عن انه خلال عام ٢٠٢١ و فى حال إنخفاض نسبة إشغال الفندق لاقل من ٥٠% فى أى شهر من الشهور تعفى جينتنج من سداد حد الضمان لهذا الشهر ويعدل مبلغ الضمان السنوى تباعا وفقا للشهور المعفاه حيث إستندت الشركة لما ورد بالعقد – المادة الثالثة بند رقم ١٣ والتى نصت على :
- إذا حدث وأن تم غلق الفندق فترة اطول من شهر ستقف دفع رسوم ضمان الحد الادنى للاستغلال لهذا الشهر وحتى إنتهاء فترة الغلق ، وإذا عمل الفندق بمعدل إشغال اقل من ٥٠% فى أى فترة ٣ أشهر متتالية فإن كلا الطرفين سيتناقشو بحسن نية لتعديل مناسب لرسوم الحد الادنى للضمان .
- كما استغلت شركة جينتنج هذا الاتفاق لمشاركة شركة مصر للفنادق لها فى سداد أى التزامات أو ضرائب بالزيادة تتعلق بتشغيل الكازينو ، قد تنتج عن (قانون أو تعديل قانون أو قرار وزارى أو لائحة تنفيذية ، أو بروتوكول ضرائب) ، تصدر من السلطات المصرية .
- هذا فضلا عن النظرة التفاؤلية لمجلس إدارة الشركة القابضة لعودة حركة السياحة لحالتها الطبيعية عند التفاوض لاتمام هذا الاتفاق و هو أمر غير معلوم نسبة تحقيقة خاصة فى ظل الموجة الثانية لجائحة كوفيد-١٩ وكذا تحقيق خسائر تشغيل للفندق فى الربع الاول من العام المالى الجديد.
- الامر الذى نرى معة أن ملاحظتنا مازالت قائمة حيث ان هذا الاتفاق لم يحقق التوازن التعاقدى لشركة مصر للفنادق فى معظم جوانبة المالية والقانونية بل إنتقص من حقوق الشركة حيث لم تلتزم شركة جنتنج ببنود العقد الا فيما يحقق تقليل خسائرها وتحميلها لشركة مصر للفنادق .

شركة مصر للفنادق ش.م.م

الشركة القابضة للسياحة والفنادق والقرى السياحية HOTAC إدارة قطاع الاعمال العام

الملحوظة:

- تضمن رصيد حساب العملاء (فندق النيل ريتز كارلتون) في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٢٤،٦٣٩ ألف جنية قيمة نصيب شركة مصر للفنادق في حصة أرباح الفندق عن شهر مارس ٢٠٢٠ بعدخصم مخصص الاحلال والتجديد الخاص بالفترة ولم تقم الشركة بتحصيله من الفندق حتى تاريخ الفحص في أغسطس ٢٠٢٠وذلك بالمخالفة للمادة (١٧- ٤/١) من عقد إدارة الفندق والتي نصت على" في غضون ١٠ أيام بعد إنتهاء كل فترة محاسبية يقوم المشغل بتقديم ملخص الارباح والخسائر الى المالك عن الفترة المحاسبية السابقة ..... "
- يتعين سرعة تحصيل المبلغ حفاظا على حقوق الشركة والإفادة.

رد الشركة:

- نظراً للظروف التي تمر بها البلاد حالياً بسبب جائحة كورونا والتي أثرت سلبياً على نتائج تشغيل فندق النيل ريتزكارلتون وحاجة الفندق للدعم المالي لمواجهة أعباء التشغيل ، لم يقوم الفندق بسداد حصة الشركة فى أرباح شهر مارس ٢٠٢٠ لحاجته إلى الأموال اللازمة لمواجهة الأعباء والتزامات الفندق المالية وقد حققت الشهور التالية من إبريل وحتى يونيه٢٠٢٠ خسائر ومما أدى لإظهار رصيد حساب العملاء- فندق النيل ريتز كارلتون (دائن) شاذ في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وتم المصادقة عليه مع الفندق ، ومما يعنى أن الفندق يحتاج من الشركة تمويل تلك الخسائر . وبالتالي فإن رصيد حساب عملاء فندق النيل ريتز والظاهر بالميزانية ضمن الإلتزامات المتداولة والبالغ نحو ٢٠،٧٦٣ مليون جنيه يمثل محصلة أرباح شهر مارس والبالغة نحو ٢٤،٦٣٩ ألف جنيه وخسائر الفترة من إبريل وحتى يونيه٢٠٢٠ والبالغة نحو ٢٠،٧٨٨ مليون جنيه .
- وبمجرد عودة التشغيل لطبيعته وفور تحسن الأحوال وتحقيق التشغيل لأرباح سيعود الفندق لسداد حصة المالك بانتظام طبقاً للتعاقد.

التعقيب:

- مازالت الملاحظة قائمة حيث ان الشركة في حاجة ماسة للسيولة النقدية لتتمكن من مواجهة التزاماتها من سداد أقساط القرض وسداد مستحقات المقاولين لاستكمال تطوير فندق دهب فضلا عن التزامات اجور العاملين بالشركة ... الامر الذى يتعين معه سرعة تحصيل أرباح شهر مارس من الفندق والالتزام ببنود التعاقد في هذا الشأن .

الملحوظة:

- ما زالت الشركة لم تقم باسترداد مبلغ نحو ٣٥٩ ألف جنية قيمة مكافأة تمثيل عدد (٣) أعضاء لها بمجلس إدارة شركة أبو ظبي للإستثمارات السياحية عن توزيع الأرباح في ٢٠١٨/١٢/٣١ والمنصرفة لهم بالمخالفة للقانون رقم (٨٥) لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافأة ممثلي الحكومة و الأشخاص الإعتبارية العامة و البنوك و شركات الإستثمار و غيرها من الشركات و الهيئات و قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٦٠٦) لسنة ٢٠٠٨ المادة الثالثة و كذا فتوي مجلس الدولة (قسمي الفتوي و التشريع) بتاريخ ٢٠١٩/٥/١٩ و التي أفادت " بعدم جواز صرف مكافأة ممثلي شركة مصر للفنادق بمجلس إدارة شركة أبو ظبي للإستثمارات السياحية فيما يجاوز مكافأة العضوية وبدلات حضور الجلسات المقررة في الشركات التي تباشر فيها مهمة التمثيل ، و قد إنتهت إلي وجوب إسترداد ما تم صرفه بدون وجه حق لممثلي شركة مصر للفنادق في شركة أبو ظبي للإستثمارات السياحية".

وكذا بالمخالفة للمادة رقم (٢٢) من قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والتي اوضحت أن مكافأة العضوية لمجلس الإدارة هي مكافأة شهرية أما مكافأة توزيع الأرباح هي مكافأة سنوية، ولا يجوز إعتبار مكافأة العضوية هي نفسها مكافأة توزيع الارباح السنوية، ومازالت شركة مصر للفنادق لم تسترد المكافأة المنصرفة بدون وجه حق سواء المنصرف في ٢٠١٩/٩/١٨وما سبق صرفه خلال الفترة من ٢٠٠٩/٤/١حتى ٢٠٠٩/١٢/٣١.

وقد جاء رد الشركة بتقاريرنا السابقة بأنه تم الصرف وفقا للمادة الثالثة من قرار وزير قطاع الأعمال رقم ١١٤ لسنة ٢٠١٨ ووفقا للحدود المقررة بتلك المادة " ولسود الاشارة الى أن هذا القرار رقم ١١٤ لسنة ٢٠١٨ مخالفا لفتوى مجلس الدولة وقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ والمادة رقم ٢٢ من قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وقرار مجلس الوزراء رقم (٦٠٦) لسنة ٢٠٠٨ ".

يتعين الإلتزام بأحكام القوانين السابق الإشارة إليها وكذا فتوى مجلس الدولة في هذا الشأن ووجوب إستردادما تم صرفه بدون وجه حق.

رد الشركة:

- تلتزم الشركة بتطبيق قرار وزير قطاع الأعمال العام رقم (١١٤) لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط صرف مكافآت ممثلى شركات قطاع الأعمال العام فى عضوية مجلس إدارات الشركات المشتركة وذلك بعد الإطلاع على نصوص القرارات السابقة حيث أوضح بالمادة الثانية بأنه تلتزم شركات قطاع الأعمال العام القابضة أو التابعة بإخطار الشركات المشتركة التى تساهم فيها البنوك وكافة أنواع الشركات والمنشآت العاملة فى الداخل والخارج بأن تؤدى للشركة مالكة المساهمة بدلات الحضور ومكافأة عضوية مجلس الإدارة لممثليها فى مجلس الإدارة "مكافأة مجلس الإدارة فى الأرباح " بالإضافة لجميع المبالغ الأخرى أياً كانت طبيعتها أو تسميتها أو الصورة التى تؤدى بها بما فى ذلك مقابل المزايا العينية التى تستحق لممثلى هذه الشركات مقابل تمثيلها بأية صورة فى مجالس الإدارة ، وقد نصت المادة الثالثة من قرار وزير قطاع الأعمال العام رقم (١١٤) لسنة ٢٠١٨ بأن تكون مكافأة عضوية مجلس الإدارة فى الأرباح وبدلات الحضور المقرر لعضو مجلس الإدارة بالشركة المشتركة بما لا يجاوز الحدود المقررة بالمادة الثالثة.
- ونثوه أن ما تقوم شركة أبو ظبى بصرفه لممثلى شركة مصر للفنادق تتمثل فى بدل الحضور المقرر شهرى فقط وقدره ٣ آلاف جنيه وأن مكافأة العضوية لممثلى شركة مصر للفنادق فى مجلس إدارة شركة أبو ظبى تعتى مكافأة مجلس الإدارة فى الأرباح تؤدى للشركة بعد إقرار حساب التوزيع بالجمعية العمومية السنوية للشركة وقد تم العرض على مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠١٩/٩/١٥ لصرف مكافأة لممثلى شركة مصر للفنادق فى مجلس إدارة شركة أبو ظبى وطبقاً للظوابط الصادرة من وزير قطاع الأعمال العام رقم (١١٤) لسنة ٢٠١٨ وتحميلاً على إستخدمات الشركة وكذا قرار وزير قطاع الأعمال العام رقم (١) لسنة ٢٠٢٠ بشأن تعديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم (١١٤) لسنة ٢٠١٨ وقد قامت الشركة بالصرف بعد مراجعة تطبيق القواعد المنظمة مع الشركة القابضة للسياحة والفنادق والشركات الشقيقة ذات نفس المعاملة.
- وبالتالى فإن ما قامت الشركة بتطبيقة من صرف لممثل الشركة جاء طبقاً لضوابط صرف مكافآت ممثلى شركات قطاع الأعمال العام ولا يخالف نصوص القانون رقم (٨٥) لسنة ١٩٨٣ والقانون رقم (٦٠٦) لسنة ٢٠٠٨ وكذا فتوى مجلس الدولة (قسمى الفتوى والتشريع) الصادرة فى ٢٠١٩/٥/١٩ وطبقاً لما ورد بقرار وزير قطاع الأعمال العام رقم (١١٤) لسنة ٢٠١٨ والقرار رقم (١) لسنة ٢٠٢٠ المنظمين لذلك.

التعقيب:

- مازالت الملاحظة قائمة لحين استرداد المبالغ المنصرفة بدون وجة حق بالمخالفة لفتوى مجلس الدولة والقوانين والقرارات المشار اليها فى هذا الشأن ، حيث أن القرار رقم ١١٤ لسنة ٢٠١٨ وكذا القرار رقم ١ لسنة ٢٠٢٠ والتى استندت اليهما الشركة فى الصرف مخالفان لفتوى مجلس الدولة والقوانين والقرارات المشار اليها . كما ان مكافأة مجلس الادارة عن ارباح شركة ابوظبى هى جزء ناتج من استثمارات شركة مصر للفنادق بها وماكم يكن ليتحقق الا بتلك المساهمة وأن ممثلي شركة مصر للفنادق بمجلس ادارة شركة ابو ظبى هو من واجبات الوظيفه المكلفين بها لمتابعة استثمارات الشركة بالشركات المشتركة ويتقاضون عن تلك التمثيل بدل حضور للجلسات ومكافأة عضوية.

الملحوظة:

- تضمنت قائمة التوزيع المعدل المقترح في ٢٠٢٠/٦/٣٠نسبة (٠,٥ %) بما يعادل نحو ٢٨٧ ألف جنيه حصة النجنة الرياضية و ذلك بالمخالفة لأحكام قانون رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ الخاص بأحكام قانون الرياضة المادة رقم (٥١) وكذا بالمخالفة لفتوي مجلس الدولة بتاريخ يونيو ٢٠١٨ و التي إنتهت إلي عدم قانونية خصم نسبة (٠,٥ %) من صافي أرباح الشركة لحساب اللجنة الرياضية ، و كذا رأي الإدارة المركزية للشئون القانونية بالجهاز المركزي للمحاسبات بكتابها رقم ١١٦ بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٢.

يتعين إستبعاد حصة النشاط الرياضي من قائمة التوزيع المقترح.

رد الشركة:

- بالنسبة لحصة النشاط الرياضى تم إشهار اللجنة الرياضية للعاملين بشركة مصر للفنادق تحت رقم (٢٢١) بتاريخ ١٩٨٤/٨/١١ ومنذ ذلك الحين يتم ادراج ٠,٥% حصة للجنة الرياضية باستثناء سنوات غلق فندق النيل ريتز كارلتون (هيلتون سابقا) للتطوير وعدم تحقيق الشركة ارباح و بالتالي عدم وجود ٠,٥ % حصة للجنة الرياضية.
- كما أن المادة المذكورة لم تخالف القانون او طالبت باستبعاد حصة النشاط الرياضي من قائمة التوزيع حيث نصت المادة (٥١) من القانون (٧١) لسنة ٢٠١٧ على الاتي :

((تقوم الشركة او المصنع بانشاء النادي الرياضي التابع لها وفقا لامكاناتها المالية على ان يزوده بالمباني والمنشات والمرافق اللازمة لرعاية العاملين رياضيا ويضم النادي في عضويته جميع العاملين بالشركة او المصنع والمحالين الى التقاعد لبلوغ السن القانونية و تخصم منهم قيمة الاشتراكات المقررة على ان تخصص الشركة او المصنع نسبة (٠,٥%) نصف في المائة على الاقل من صافي الارباح السنوية لميزانية النادي التابع له .

ويحدد النظام الاساسي للنادى اغراضه واختصاصاته وطريقة ادارته و تشكيل مجلس ادارته ومصادر تمويله وطرق الرقابة عليه ورسوم الاشتراك وغير ذلك من الاجراءات التنظيمية بموافقة الجمعية العمومية للنادى .

وللشركة او المصنع إنشاء لجنة رياضية حال تعذر انشاء النادي و يصدر بالنظام الاساسي لها قرار من الوزير المختص .

ويجوز للنادي او اللجنة ان يضم الى عضويته اعضاء من غير العاملين بالشركة او المصنع طبقا للنظام الاساسي))

- ومما سبق يتضح ان القانون لم يجنزأ او يلغي حصة النشاط الرياضي للجان الرياضية والذي هو واضح من نص المادة صراحة و حيث ان اللجنة الرياضية للعاملين بشركة مصر للفنادق تم اشهارها تحت رقم (٢٢١) بتاريخ ١٩٨٤/٨/١١ وقد تم توفيق اوضاعها وفقا لقانون الرياضة الجديد رقم (٧١) لسنة ٢٠١٧ ووفقا لنص النظام الاساسي للجان الرياضية التابعة للشركات و المصانع و الوزارات و المصالح الحكومية ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة و اجهزة الدولة و سلطاتها بذات القانون المذكور رقم (٧١) لسنة ٢٠١٧ والذي نص ايضا في المادة (١) من الباب الاول بان تعريف اللجنة وفقا لهذا القانون هي اللجنة الرياضية التي تنشأ حال تعذر انشاء النادى الرياضي بالشركة او المصنع او الوزارة او المصلحة الحكومية او احدى وحدات الادارة المحلية او الهيئة العامة او اي من اجهزة الدولة او سلطاتها .
- هذا فضلاً أن اللجنة الرياضية كان لديها نادى رياضى واجتماعى قائم وخاص باللجنة الرياضية للعاملين بشركة مصر للفنادق بمبنى الكولنتنال ٢ شارع ٢٦ يوليو إلا انه قد صدر بشأنه قرار هدم وإزالة بالإضافة إلى أن اللجنة تمارس باقى النشاطات الرياضية المختلفة بإيجار ملاعب نادى النيل الرياضى بالقاهرة للوفاء بأنشطة أعضائها .
- كما تم مخاطبة وزارة الشباب والرياضة وهى الجهة المنوط لها تفسير أى مادة فى القانون رقم (٧١) لسنة ٢٠١٧ وتم الإفادة بخطاب رسمى من المشئون القانونية بوزارة الشباب والرياضة يفيد بأحقية اللجنة الرياضة للعاملين بشركة مصر للفنادق فى المطالبة بحصة النصف فى المائة طالما أن الشركة تحقق أرباح وطبقاً للقانون رقم (٧١) لسنة ٢٠١٧.

التعقيب:

- ما زالت الملاحظة قائمة ، حيث صدر قرار وزير الشباب والرياضة رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠١٩ والمنشور بجريدة الوقائع المصرية في ٣١ اكتوبر ٢٠١٩ بشأن إعتماد اللائحة المالية للجان الرياضية التابعة للشركات و..... وأجهزة الدولة وسلطاتها ، وبعد الاطلاع على قانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ ، (فقد حدد الباب الثالث – الإيرادات والمصروفات) مادة رقم ١٨ من تلك اللائحة بنود الموارد المالية للجان الرياضية والتى لم تتضمنها خصم أى نسبة من صافى الأرباح السنوية المحققة بالشركة لحساب اللجنة الرياضية . مما يحسم الجدل حول مفهوم اللجنة الرياضية ومصادر تمويلها . الامر الذى يتعين معة ضرورة الالتزام بتطبيق فتوى مجلس الدولة وقانون الشباب والرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ واللائحة المالية للجان الرياضية ورد خصم نسبة ال ٥.% من صافى ارباح الشركة بقائمة التوزيع المقترح .

الملحوظة:

- بلغت إيرادات النشاط لشركة مصر للفنادق في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مبلغ نحو ٢٦٧,٥٥٧ مليون جنية وبإنخفاض عن العام المالي المماثل المنتهي في ٢٠١٩/٦/٣٠ بنحو ٢٨٨,٩٥٣ مليون جنية وبنسبة قدرها ٥٨% ، منها مبلغ نحو ٢٠٢,٠١١ مليون جنية حصة الشركة في إيرادات فندق النيل ريتزكارلتون بما يعادل نحو ١٢,٥٦٩ مليون دولار فقط ودون تحقيق حد الأولوية والبالغ نحو ٢٩ مليون دولار وفقا لتعاقد المبرم مع شركة إدارة الفندق ،، وقد تراجعت إيرادات الفندق نظرا لتظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم من تفشى جائحة كوفيد-١٩ والذى كان له بالغ الأثر على النشاط السياحي والفندقي وتوقف حركة الطيران الدولى تتراجع نسب إشغال فندق النيل ريتزكارلتون لتصبح ١% منذ بداية الأزمة وحتى يونيو ٢٠٢٠ بالإضافة لغلق كازينو الالعاب بالفندق إعتبارا من ٢٠٢٠/٣/٢٣ وحتى تاريخه، حيث بلغت خسائر تشغيل الفندق مبلغ نحو ٢٠,٧٨٦ مليون جنية عن الثلاثة أشهر (إبريل ومايو ويونيو ٢٠٢٠) ، كما استمرت الخسائر للعام المالي الجديد لتبلغ نحو ١٣,٤٢٧ مليون جنية عن شهري يوليو وأغسطس ٢٠٢٠ فقط .

رد الشركة:

- ملاحظة تقريرية

التعقيب:

- يكتفى بالمرد

الملحوظة:

- لم تستكمل الشركة سجل الأصول الثابتة حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠، كما لم توافنا بالشهادات السلبية الخاصة بمقر الشركة.

يتعين سرعة الإنتهاء من إستكمال السجلات لإمكانية إجراء المطابقة عند إجراء جرد أصول وممتلكات الشركة والتي تم تأجيله لحين انحسار جائحة كوفيد -١٩ وكذا الانتهاء من أعمال تطوير فندق سفير دهب إحكاماً للرقابة وموافاتنا بالشهادة السلبية المشار اليها.

رد الشركة:

- تم الإنتهاء من تسجيل نظام الباركود لفندق النيل ريتزكارلتون على برنامج الحاسب الآلى للأصول الثابتة وفور تحسن الأحوال سيتم إجراء الجرد بنظام الباركود للمطابقة مع الأصول أو نهاية العام المالى التالى أيهما أقرب.
- بالنسبة لفندق سفير دهب سيتم تسجيل الأصول الثابتة فى الوقت القادم بالتوازى مع مراحل التطوير الجارية وأسوة بما تم إتباعه بفندق النيل ريتزكارلتون وتم إرجاء الجرد الفعلى لفندق سفير دهب لحين الإنتهاء من التطوير وذلك طبقاً للوارد بقرار لجنة الجرد لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠.
- وردت للشركة الشهادة السلبية الخاصة بمقر الشركة بالدقى بعد إعداد تقرير الجهاز المركزى وجارى موافاة مراقبي الحسابات بصورة منها.

التعقيب:

- مازالت الملاحظة قائمة لحين استكمال سجلات الاصول الثابتة .

الملحوظة:

- مازالت حسابات الأصول الثابتة يتضمن ما يلى :-

١) نحو ١٧ ألف جنيه تمثل قيمة جزء من أرض الشركة بمدينة ملوي متنازع عليها لاستردادها منذعام ١٩٧٩وحتى تاريخه مازال الأمر بالقضاء.

٢) نحو ٤٥١ ألف جنيه لعدد ثماني شاليهات (بمدينة دهب) أربعة منهم مشتراه منذ عام ١٩٩١ لم يتم تسجيلهم بالرغم من صدور قرارات صحة ونفاذ لهم والأربع شاليهات الأخرى مشتراه من شركة الرواد منذ عام ١٩٩٧اصدر ضدهم أحكام برفض صحة ونفاذعقد البيع.

يتعين موافاتنا بأخر موقف لتلك الدعاوي وموقف الثمانية شاليهات من التسجيل.

رد الشركة:

- مازالت الدعوى رقم (١٥٩٩١) لعام ٢٠١٠ عن أرض الشركة بمدينة ملوى المتنازع عليها متداولة أمام محكمة النقض.
- هناك أربع شاليهات صدر بشأنها أحكام صحة ونفاذ عقود شراؤها وجارى تسجيلها بالشهر العقارى والأربعة الأخرين صدر بشأنهم أحكام برفض الدعوى وتسجيل الأحكام متوقف على إصدار صور من تراخيص إقامة تلك الشاليهات من مجلس مدينة دهب وجارى إستخراج تلك المستندات.

التعقيب:-

- العمل على متابعة الدعوى المتداولة بالقضاء وسرعة استخراج المستندات اللازمة من مجلس مدينة دهب و استكمال اجراءات التسجيل .

الملحوظة:

- ظهر رصيد حساب مشروعات تحت التنفيذ في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مبلغ نحو ٨٨،١١٢ مليون جنيه تتمثل في (٥١،٨٢٧ مليون جنيه تكوين إستثمارى ، ٣٦،٢٨٥ مليون جنيه إنفاق إستثمارى)، وقد تبين بشأنه ما يلى :-

١) بلغت مصروفات فندق دهب والمفترق للتطوير (خسائر) نحو ١٨،٤٢٦ مليون جنيه وذلك منذ تاريخ غلق الفندق للتطوير فى ٢٠١٧/١٠/١٥ وحتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ منها مبلغ نحو ٦،٧٠٤ مليون جنية يخص العام الحالى (عبارة عن أجور عمال ومصروفات أخرى).

٢) التأخر في استكمال أعمال تطوير فندق سفير دهب والمتعاقد على تنفيذها مع المقاول العام بتاريخ ٢٠١٨/١١/١٤ ، حيث بلغت نسبة التنفيذ الفعلية للمشروع من واقع المنفذ والمشون بالموقع كأعمال نحو ٧٠% فقط من إجمالي الأعمال حتى تاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٥ تتمثل في : (٣٤ % أعمال منفذه فعليا ومدرجة بالمستخلصات ٣٦٠% تشوينات) وهى نسبة أقل من المستهدف تحقيقه بالنسبة لمدة المشروع الأصلية ، ومدد التنفيذ الإضافية للأعمال المستجدة (الأوامر التغيرية الاولى والثانية) حيث تم تحديث الجدول الزمنى اكثر من مرة ليكون آخر موعد للإنتهاء من تنفيذ أعمال التطوير في ٢٠٢١/١/٣١ ، علما بأن قرار الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢٠/٤/٣٠ بتأجيل افتتاح الفندق لأوائل عام ٢٠٢١ وليس الإنتهاء من أعمال التطوير .

٣) بلغت التكلفة الإستثمارية للمشروع حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مبلغ نحو ٢٢٨،٠٦٩ مليون جنية والتي كان مقدر لها بالموازنة الإستثمارية للشركة لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مبلغ نحو ٢١٠ مليون جنية منهامبلغ نحو ١٩٨،٥٦٩ مليون جنية تخص الأعمال الإنشائية للمقاول العام (سدد منهم مافيمته نحو ٧٢ مليون جنية قيمة المستخلصات المقدمة من المقاول العام حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠) وبزيادة قدرها نحو ٧١ مليون جنية عن القيمة التعاقدية وبنسبة تجاوز بلغت نحو ٥٧% ، مما أدى الى زيادة التكلفة لأسعار بعض البنود والتي تجاوزت نسبة ال ٢٥% حيث بلغت تلك الزيادة مبلغ نحو ١٢،١١٨ مليون جنية ، كما ترتب على مد مدة تنفيذ أعمال التطوير تحميل شركة مصر للفنادق بأتعاب إضافية للمكتبالإستشارى ومدير المشروع (محرم بأخوم) حيث تضمن العقد المبرم معه :أنه في حالة امتداد مدة التنفيذ عن ١٨ شهر يتم تحميل المتسبب في التأخير بقيمة الأتعاب الشهرية للمكتب الاستشاري والبالغة نحو ١٢٥ الف جنية عن أعمال التنسيق والإشراف على التنفيذ وإدارة المشروع "هذا بخلاف خمسة آلاف جنية للزيارة الواحدة للمهندس عن أعمال الاشراف الدوريلمديري المكاتب ورؤساء الأقسام ، وقد وافق مجلس ادارة الشركة بجلسته رقم ٧ بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢١ فيما عدا أحد أعضاء المجلس على مد فترة خدمات الإستشارات الهندسية والإشراف على تنفيذ الأعمال وإدارة المشروع لمكتب (محرم بأخوم) على أن تتحمل شركه مصر للفنادق الأتعاب .

يتعين تحديد الجهة المتسببة في التأخير ومبررات ذلك لإمكانية تحميلها بغرامات التأخير، والعمل على سرعة استكمال أعمال التطوير وإفتتاح الفندق حيث أن التأخير يكبد الشركة المزيد من الخسائر والأعباء الإضافية.

(١٩)

رد الشركة:-

- تم توقيع العقد مع المقاول العام وتم تسليم الموقع له بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٥.
- تم نهو جميع الإختبارات المطلوبة طبقاً للتعاقد وذلك للشبكات (صرف – تغذية بالمياه – حريق) بواسطة المركز القومى للبحوث وتم إصدار تقارير الحالة وتم الإنتهاء من التصميمات المطلوبة لها وتم إصدار أمر تغييرى رقم (١).
- تم نهو جميع إختبارات شبكات الكهرباء والتكييف وتم إصدار أمر التغيير رقم (٢).
- بناء على إصدار أمر تغيير رقم (١) وأمر تغيير رقم (٢) مع ما يمثله ذلك من أعمال إضافية تستلزم مدة زمنية إضافية لتنفيذها بالإضافة إلى القرارات السيادية الخاصة بجائحة الكورونا التى مرت بها البلاد والتى أدت إلى صعوبة الإنتقال بين المحافظات وحظر التجوال مما أدى إلى ضرورة إضافة مدة إضافية لتنفيذ تلك الأعمال الإضافية وتجاوز الظروف التى مرت بها البلاد.
- يتبين مما سبق أن الأسباب التى أدت إلى زيادة مدة تنفيذ المشروع هى أسباب قاهرة لا دخل للمقاول العام بها ولا يمكن تحميله بغرامة تأخير ولا بأعباء المكتب الإستشارى حيث أنه طبقاً للتعاقد يتحمل المقاول قيمة أتعاب المكتب الإستشارى فى حالة ما إذا تسبب المقاول فى تأخير الأعمال.

التعقيب:-

- تلاحظ ان التاخر فى الانتهاء من تنفيذ أعمال تطوير المشروع كانت للأعمال الاصلية ، حيث بلغت نسبة التنفيذ الفعلية للاعمال من واقع الملف والمشون بالموقع فى ٢١ /٣/ ٢٠١٩ نحو ٦% فقط فى حين ان نسبة التنفيذ المستهدف تحقيقها فى ذات الوقت كانت ٢٠% وذلك قبل أى اعمال تغييرية مستجدة وقبل أحداث جائحة كوفيد -١٩ الامر الذى يستلزم اتخاذ الاجراءات اللازمة لسرعة الانتهاء من استكمال اعمال التطوير للفندق والالتزام بأخر جدول زمنى ، لإمكانية افتتاح الفندق فى بداية عام ٢٠٢١
- للحد من الخسائر التى تتحملها الشركة من اجور ومصروفات ..... وتكاليف أخرى مختلفه

الملحوظة:

- مازال رصيد الإتفاق الإستثماري في ٢٠٢٠/٦/٣٠ يتضمن نحو ٣٤٢ ألف جنيه بما يعادل ٢٠ألف دولار لشركة سفير إنترناشونال قيمة جزء من العقد الموقع بينهما في ٢٠١٥/٩/٢٠ مقابل تقديم شركة سفير لخدمات و استشارات ومعونات فنية لمراجعة التصميم المبدئي والنهائي لتطوير فندق دهب ريزورت بأتعاب بلغت نحو ٢٠٠ ألف دولار أمريكي خالصة الضرائب و قد رأي أحد أعضاء مجلس الإدارة بالشركة إعادة التفاوض مرة أخري بخصوص مبلغ ٢٠٠ ألف دولار، الأمر الذي أيدته رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة في اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة مصر للفنادق بتاريخ ٢٠١٨/٩/٣٠ و حتي تاريخه لم يتم موافاتنا بما إتخذته الشركة من إجراءات في هذا الشأن رغم سابق توصياتنا بذلك بتقاريرنا السابقة ورد الشركة بأنه جارى التفاوض.

يتعين سرعة إتخاذ الإجراءات لإستكمال التفاوض مع شركة سفير خاصة أن شركةسفير هي شركةإدارة وتشغيل فندق دهب وموافاتنا بما تم في هذا الشأن.

رد الشركة:-

- عقد الخدمات الإستشارية والمعونة الفنية مع شركة سفير ملزم ويتم التفاوض مع شركة سفير الدولية لمحاولة تخفيض الأتعاب الإستشارية الواردة بالعقد ٢٠٠ ألف دولار.وقد قامت الشركة بتأجيل سداد قيمة العقد بالكامل بالفعل ولم يتم سداد سوى دفعة بمبلغ ٢٠الف دولار بناء على قرار مجلس إدارة الشركة بجلسته بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٢ ومع تفويض رئيس مجلس الإدارة فى التفاوض مع شركة سفير الدولية نحو جدولة سداد باقى المبلغ ، ومما كان له الأثر الإيجابى على السيولة النقدية بالشركة.

التعقيب:-

- مازالت الملاحظة قائمة لحين إتمام إجراءات التفاوض .

الملحوظة:

- مازال مكتب الاستشاري إيهاف و المسئول عن إدارة عملية توريد الأثاث المتحرك بفندق النيل ريتز كارلتون لم يقدم لشركة مصر للفنادق نتيجة الدراسة بمدي أحقية المقاول (شركة بينوماروني) لأي حقوق من عدمه وفقاً للاتفاق المبرم بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٢ بين شركة مصر للفنادق و شركة بينوماروني و مكتب الاستشاري إيهاف و الذي ترتب عليه سداد الشركة لكافة مستحقات المقاول في فبراير ٢٠١٩ (نحو ٥٧٣ ألف جنية قيمة المستخلص الختامي ونحو ٢،٦١٩ مليون جنية رد لخطابي الضمان الإبتدائي والنهائي) وكذا إعفاءه من غرامات التأخير ، وذلك على ألا يحق له اللجوء للتحكيم وعلي أن يتم دراسة المطالبة المقدمة منه كتعويض بمعرفة الاستشاري .

يتعين سرعة موافاتنا برد الإستشاري بما يفيد عدم رجوع المقاول على الشركة للمطالبة بأي تعويضات في ظل صرف كافة مستحقاته وإعفائه من غرامات التأخير.

رد الشركة:-

- لم يرد للشركة حتى تاريخه من المكتب الإستشارى إيهاف بنتائج هذه الدراسة فى حال إستحقاق المقاول لأية حقوق من عدمه.
- وعند موافاتنا بالرد فسيتم فحصه ودراسته طبقاً للعقد وإتخاذ ما يلزم.
- وقد قامت شركة مصر للفنادق بصرف المستخلص الختامى ونهو جميع الإجراءات التعاقدية الخاصة بالعملية .

التعقيب:-

- مازالت الملاحظة قائمة لحين موافاتنا برد المكتب الاستشارى إيهاف فى ظل صرف الشركة لكافة مستحقات المقاول وإنهاء جميع الاجراءات التعاقدية الخاصة بالعملية حفاظا على حقوق الشركة .

الملحوظة:

- بلغ رصيد حساب الإستثمارات طويلة الأجل في ٢٠٢٠/٦/٣٠نحو ١١،٩٨١ مليون جنيه بالصافي بعد خصم قيمة مخصص هبوط أسعار أوراق مالية المكون لها والبالغ نحو ٣،١٤٨ مليون جنيه، وقد تبين بشأنها ما يلي:

١) تدنى العائد المحقق من بعض إستثمارات الشركة طويلة الأجل فضلا عن إنعدام تحقيق عائد للبعض الآخر حيث تبين تحقيق إيرادات إستثمار بنحو ٢٦ ألف جنية فقط عن إستثمارات الشركة في سندات حكومية بقيمه نحو ٧٤٥ ألف جنية، كما تضمنت الأستثمارات مساهمة الشركة في شركة مصر أسوان للسياحة والبالغة نحو ١,٩٣٠ مليون جنية والتي لم تحصل الشركة على أي عائد منها نظرا لتحقيقها خسائر لعدة سنوات متلاحقة بلغت نحو ٢١,٩٦١ مليون جنية كخسائر مرحلة ونحو ١,٤٥٨ مليون جنية خسائرها عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٩/١٢/٣١.

فضلا عن مساهمة الشركة في شركة الشرق الاوسط (تحت التصفية) وحتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ لم يتم الإنتهاء من أعمال التصفية رغم أن قرار تصفية الشركة يرجع لعام ١٩٨٦.

ويتصل بما سبق تغلية مبلغ نحو ٣,٣٠٠ مليون جنيه بالحسابات الدائنة بدفاتر الشركة ويمثل المبلغ جزء من مستحقات شركة مصر للفنادق تحت حساب اعمال التصفية حيث تم إستلام الشيك في نوفمبر ٢٠١٨ ولا يمكن الاستفادة منة كإيرادات لشركة مصر للفنـــادق إلا بعد الإنتهاء من اعمال التصفية النهائية.

٢) مازال حساب الإستثمارات يتضمن قيمة مساهمة الشركة في شركة الإسماعيلية الجديدة للإستثمار السياحي والبالغة نحو ٢,٨٤٦ مليون جنية نحين نقل ملكية الأسهم للمشترى حيث تم بيع الأسهم وتحصيل كامل القيمة البيعية.

يتعين بحث ودراسة محفظة الإستثمارات والاوراق المالية بالشركة وإتخاذ الإجراءات التي تكفل تعظيم العائد منها، والعمل على سرعة إنهاء إجراءات تصفية شركة الشرق الأوسط والتي إمتدت لـ ٣٤ عام لإمكانية الاستفادة من عائد التصفية والمساهمة في إستثمارات أخرى مختلفة حفاظا على أموال الشركة.

رد الشركة:-

- تعمل الشركة على التخلص من مساهماتها فى الشركات التى لا تدر عائد وفقاً للوائح والقوانين المنظمة فى هذا الشأن. وهو ماتم مع أسهم شركة الإسماعيلية الجديدة
- جارى العمل على حل المشكلات الخاصة بشركة مصر أسوان طبقاً للتنسيق بين شركة مصر اسوان مع رئاسة مجلس الوزراء ووزارة السياحة والشركة الوطنية تيوليب التابعة لجهاز الخدمة الوطنية للقوات المسلحة بخصوص قرية توت أمون مما سيساعد الشركة على تحقيق نتائج أفضل.
- بالنسبة لشركة الشرق الأوسط جارى العمل بالتنسيق مع شركة إيجوث والمصفى وكافة الأطراف المعنية لإنهاء التصفية بأسرع وقت ممكن حيث مرت عملية التصفية بعثرات كثيرة سواء من قبل محافظة الإسماعيلية أو عدد القضايا المرفوعة على الشركة.
- تأخير نقل ملكية الأسهم ناتج من شركة السمسرة التابعة للمشترى وليس الشركة حيث قامت الشركة بتقديم كافة النماذج المطلوبة وإعتمادها لنقل ملكية الأسهم للمشترى.

التعقيب:-

- مازالت الملاحظة قائمة لحين موافاتنا بما تم فعليا من إجراءات فى شأن محفظة الاستثمارات بالشركة .

الملحوظة:

- بلغ رصيد المخزون في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٥١٨ ألف جنيه وقد تضمن الرصيد ما يلي :

١) نحو ٢٧٩ ألف جنيه قيمة مخزون إنتاج تام بغرض البيع وتمثل قيمة عدد ٨ شقق مملوكة للشركة بمدينة نوبيع بمحافظة جنوب سيناء ولحين الإنتهاء من إجراءات التسجيل وطرحها للبيع طبقا لقرار الجمعية العامة الغير عادية للشركة في ٢٠١٨/٤/٤ وهو الذى لم يتم حتى تاريخ الفحص ، رغم سابق رد الشركة عليتقاريرنا السابقة بأنها بصدد إنهاء إجراءات التسجيل، وقد إتخذ مجلس إدارة الشركة قرار بجلسته رقم (٥) والمنعقدة في ٢٠٢٠/٤/٣٠ بالموافقة على تأجير الشقق بنظام الإيجار الجديد حيث تم الإعلان عن ذلك بالجرائد الرسمية بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١١ ، وقد تم طرح وترسية إيجار الشقق بإيجار شهري بقيمة ٨٠٠ جنية للشقة الواحدة وبإجمالي شهري ٦٤٠٠ جنية للثمانية شقق ولمدة خمس سنوات من تاريخ تسليم الشقق للمؤجر في أغسطس ٢٠٢٠ .

٢) نحو ١٣٩ ألف جنية باقي رصيد مشرويات (خمور) فندق دهب غير مستغل.

٣) نحو ١٢ ألف جنية قيمة سيراميك مشون بمخزن بفندق دهب غير مستغل ومكون له مخصص.

يتعين إتخاذ الإجراءات اللازمة للإستفادة من الأصناف الراكدة وسرعة موافاتنا بما تم من إجراءات تسجيل شقق نوبيع حتى تتمكن الشركة من طرحها للبيع.

رد الشركة:-

- بشأن تسجيل عدد (٨) شقق دهب المملوكة للشركة فنظراً لعرقلة محافظة جنوب سيناء للتسجيل الرضائى فقد تم إقامة دعاوى صحة ونفاذ عقود شراء تلك الوحدات وتم الحصول على أحكام نهائية بصحة ونفاذ تلك العقود وتم تقديم طلبات شهر عقارى لتسجيل تلك الأحكام يقوم مقام تسجيل العقود وتلك الطلبات متوقفة على إستصدار صورة من تراخيص إقامة العمارات التى بها الوحدات من محافظة جنوب سيناء وبعض المستندات الأخرى وحيث أن الحصول على صور تراخيص بناء تلك الوحدات يطلب مزيداً من الوقت لذا فقد أتخذت الشركة قراراً بإستغلال تلك الشقق بنظام التأجير بموجب موافقة مجلس إدارة الشركة وعلى أن يقوم المؤجر بكافة أعمال التجديدات للشقق على حسابه الخاص ودون تحمل الشركة لأية أعباء وذلك لحين التمكن من إستخراج المستندات المطلوبة.
- نظراً للظروف التى تمر بها البلاد حالياً بسبب جائحة كورونا التى أثرت سلبياً على تشغيل فندق النيل ريتز كارلتون وعلى كازينو الألعاب بالإضافة إلى غلق فندق سفير دهب ريزورت للتطوير لم نتمكن من إستغلال الخمور الموجودة بفندق سفير دهب وجارى النظر فى باقى الرصيد بالتنسيق مع إدارة فندق النيل ريتزكارلتون فور تحسن الأحوال وفتح كازينو الألعاب مرة أخرى أسوة بما تم التصرف فيه مسبقاً أو الإستفادة منه حين إفتتاح فندق سفير دهب ريزورت.
- مازال العمل جارياً بمشروع تطوير وتحديث فندق سفير دهب وتم عرض السيراميك على مكتب مدير المشروع لمحاولة الإستفادة منه فى أعمال التطوير.

التعقيب:-

- مازالت الملاحظة قائمة .

الملحوظة:

- بلغ رصيد حسابات مدينة لدى المصالح والهيئات في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ١٦٨،١١٨ مليون جنية وقد تضمن الرصيد مبلغ نحو ١٥٠ مليون جنية مسددة لوزارة المالية ونحو ١٤،٥٠٢ مليون جنيه مصاريف قضائية وذلك تنفيذاً لحكم الاستئناف الصادر ضد الشركة في ٢٠٠٩/٤/٢٨ بسداد نحو ٢٦٤ مليون جنيه لوزارة المالية مقابل حق إنتفاع عن أرض فندق النيل ريتزكارلتون عن الفترة ما قبل عام ١٩٩٩ هذا وقد كونت الشركة مخصص بنحو ٩،٣٦٥ مليون جنيه لمقابلة تلك القضايا، وقد جاء الحكم النهائي بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٤ لصالح الشركة بعدم أحقية وزارة المالية في هذا المبلغ (٢٦٤مليون جنية).
- إلا أن وزارة المالية قامت بالطعن على الحكم عن طريق النقض بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢١ وتم وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتاً لحين الفصل في موضوع الطعن، وقد حددت جلسة ٢٠٢٠/٦/٢٥للنظر في طلب وقف التنفيذ ثم حددت جلسة اخرى في ٢٠٢٠/١٠/٨.
الأمر الذي يتعين معه إتخاذ الإجراءات اللازمة لمتابعة الطعن وموافاتنا بما تم في هذا الشأن حفاظاً على حقوق الشركة.

رد الشركة:-

- تم تقديم طلب إلى وزارة المالية بطلب إسترداد مبلغ ١٥٠ مليون جنيه بعد حصول الشركة على حكم لصالحها إلا أن وزارة المالية قامت بالطعن على الحكم عن طريق النقض وشمل الطعن شق مستعجل وقف تنفيذ الحكم ومازال الطعن منظور أمام المحكمة وتحدد له جلسة ٢٠٢٠/١٠/٨ لنظر الشق المستعجل. وجارى المتابعة لموقف الطعن.
- أما بخصوص المصاريف القضائية فقد تم تقديم طلبات لوزارة العدل بطلب إسترداد هذه المبالغ ومازالت الإجراءات مستمرة فى هذا الشأن حتى الآن.

التعقيب:-

- يتعين متابعة الاجراءات القضائية حفاظا على حقوق الشركة وموافاتنا بما تم بشأنها .

الملحوظة:

- ظهر رصيد حسابات مدينة أخرى في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بمبلغ نحو ٨٩،٦٠٧ مليون جنيه بعد خصم المخصص البالغ نحو ١٣٣ ألف جنيه، وقد تبين بشأنه عدم قيام الشركة بإرسال المصادقات عن الأرصدة المدينة والدائنة في تاريخ إعداد القوائم المالية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وحتى تاريخ الفحص، ولم ترد لنا أي ردود على تلك المصادقات بالمخالفة لتعليمات الجهاز المركزي للمحاسبات بشأن إعداد القوائم المالية (بند ٤ فقرة أ) والصادرة من الإدارة برقم ١٠٨ في ٢٠٢٠/٢/١٩ والتي تنص على:
- تقوم الإدارة المالية بإعداد المصادقات عن الأرصدة المدينة والدائنة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وفي موعد أقصاه ١٥ يوليو ٢٠٢٠ وتخطر الشركة مراقب الحسابات كتابة بمجرد الانتهاء من إعدادها لمراجعتها وتصدر تحت إشرافه بعد المراجعة بالبريد في وقت مبكر لترد الردود مصدقا عليها في موعد يسمح بمراجعتها مع القوائم المالية للشركة.
يتعين الالتزام بتعليمات إعداد القوائم المالية في هذا الشأن.

رد الشركة:-

- ونظراً للظروف الإستثنائية وتواجد العاملين بالتناوب خلال فترة ذروة فيروس كورونا ومما أدى إلى التأخر فى إعداد التحليلات اللازمة لغرض إعداد المصادقات عن الأرصدة المدينة والدائنة عن الوقت المقرر الوارد بتعليمات الجهاز المركزى للمحاسبات.
- يتضمن رصيد حسابات مدينة أخرى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مبلغ نحو ٨٧,٤ مليون جنيه عن أرصدة الفنادق (النيل ريتزكارلتون – سفير دهب) والمصادق عليها مع شركات الإدارة عن مخصص الإحلال والتجديد ورأس المال العامل ، بالإضافة إلى أرصدة تخص ختاميات المقاولين لفندق النيل ريتزكارلتون تبلغ نحو مليون جنيه ، بالإضافة إلى أرصدة تخص مستحقات على العاملين عن خدمات إجتماعية وثقافية تبلغ نحو ١,١ مليون جنيه ، ولم يتبقى من الأرصدة المطلوب المصادقة عليها مع الغير سوى مبالغ بسيطة وجارى المتابعة على إحضار مصادقات بذلك.

التعقيب:-

- مازالت الملاحظة قائمة مع ضرورة سرعة ارسال المصادقات المدينة والدائنة وموافاتنا بما تم فى شأنها والالتزام بتعليمات الجهاز المركزى للمحاسبات فى هذا الشان عند إعداد القوائم المالية

الملحوظة:

- تضمنت الأرصدة المدينة مبلغ نحو ٣٢٠ ألف جنية قيمة عهد تم صرفها لبعض العاملين للتقديم لأداء فريضة الحج لعام ١٤٣٩ هـ /٢٠١٩ والذي تم إلغاؤه من المملكة العربية السعودية نظرا لإنتشار جائحة كوفيد-١٩ والذى كان مخصص له مبلغ نحو ١,٧٨٢ مليون جنية لعدد (١٦) فرد من العاملين وذويهم:

عدد (٤) عاملين تكريم تتحمل الشركة كامل التكلفة بقيمة ٥٤٠ ألف جنية

عدد (٧) عاملين تتحمل الشركة بنسبة ٨٥% من التكلفة بقيمة ٨٠٣,٢٥٠ الف جنية

عدد (٥) مرافق تتحمل الشركة بنسبة ٦٥% من التكلفة بقيمة ٤٣٨,٧٥٠ ألف جنية

على ان يتم خصم ما تتحمله الشركة من التكلفة من حصة العاملين من الأرباحالتي أقرتها الجمعية العامة العادية في ٢٠١٩/٦/٣٠ (بنسبة ١٨% من نسبة ١٠% المجنبة من التوزيعات الغير نقدية للعاملين والباغة نحو ١,٠٥٤ مليون جنية).

وقد إتخذ مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم ٨ والمنعقدة في ٢٠٢٠/٧/٢١ قرار بتعديل المادة رقم (٦) من لائحة الخدمات الإجتماعية والثقافية والرياضية من القواعد التنظيمية للائحة نظام العاملين بتحميل تكاليف اداء فريضة الحج للعاملين وذويهم على مصروفات الشركة وليس خصما من حصة العاملين في توزيعات الأرباح الغير نقدية وبالمخالفة لقرار الجمعية العامة العادية للشركة في ٢٠١٩/٦/٣٠ وكذا مع قرب صدور تعديلات قانون رقم ٣٠٣ لسنه ١٩٩١ ولوائح نظام العاملين بشركات قطاع الأعمال ، وفي ظل تأثر إيرادات فندق النيل ريتز كارلتون بالسلب وإغلاق كازينو الألعاب به منذ مارس ٢٠٢٠ نتيجة تفشى جائحة كوفيد ١٩، فضلا عن التزامات الشركة لاستكمال تطوير فندق دهب وكذا سداد أقساط القرض والبالغ رصيده في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ نحو ٨٠٠ مليون جنية وفوائده بخلاف حصول الشركة على قرض جديد بنحو ٥٩,٢٨٠ مليون جنية في إطار مبادرة البنك المركزي المصري لدعم قطاع السياحة لتمويل جانب من الرواتب والأجور .

الأمر الذي يتعين معه العمل على إلغاء تعديل المادة رقم (٦) من لائحة نظام العاملين والإلتزام بقرارات الجمعية العامة العادية للشركة السابق الاشارة اليهالما له من أثر مالي على الشركة مع سرعة تسوية العهد المنصرفة للعاملين لانتهاء الغرض منها وانتهاء العام المالي والإفادة.

رد الشركة:-

- المبالغ الواردة بالملحوظة تم دفعها تحت حساب الحج وقبل إلغاؤه من المملكة العربية السعودية نظرا لإنتشار جائحة كوفيد-١٩ ومن حصة الـ ١٠% الخاصة بالعاملين والمجنبة بأرصدة الشركة.
- لم يتم تحميل الشركة بتكاليف أداء فريضة الحج نظراً لإلغاؤه من المملكة العربية السعودية وتم إسترداد العهد النقدية السابق صرفها بمبلغ نحو ٣٢٠ ألف جنيه للسادة العاملين خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ وتم ذلك خلال شهرى أغسطس وسبتمبر ٢٠٢٠ علماً بأن هذه المبالغ المنصرفة تخص حصة العاملين فى الـ ١٠% وفق قرارات الجمعية العمومية المجنبة بحسابات الشركة.
- الأعداد الواردة بالملحوظة تخص عامى ١٤٤٠ هـ ، ١٤٤١ هـ لوجود عدد من العاملين لم يوفقوا فى قرعة الحج وزارة السياحة لعام ١٤٤٠ وإلغاء الحج لعام ١٤٤١ هـ بسبب جائحة كوفيد – ١٩ مما أدى إلى ظهور هذه الأعداد.
- سيتم الإلتزام بما يرد باللوائح الموحدة للنظام العاملين بشركات قطاع الأعمال العام فى ضوء تعديلات قانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ والصادر بالقانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ ودون أى تحميل على قائمة الدخل بالشركة.
- ستقوم الشركة بالموافقة على أداء الفريضة لمن ترى أنها سوف توافق على تحمل تكاليفهم فى حالة توافقهم مع تعديلات قانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ والصادرة بالقانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ واللوائح الموحدة لنظام العاملين بشركات قطاع الأعمال العام وكذلك الإتاحة فى التدفقات النقدية ودون أى مساس بالملائة المالية للشركة.

التعقيب:-

- يكتفى بالرد مع متابعة تنفيذ ماورد برد الشركة خلال العام المالى القادم ٢٠٢٠ /٢٠٢١ .

الملحوظة:

- تضمن رصيد حساب أرصدة مدينة اخرى مبلغ ٢٠٠٠ جنية عهدة السيد/ رضا آدم بغرض إنهاء إجراءات تسجيل شقق تويبع تم صرفها له في فبراير ٢٠١٩ ولم يتم تسويتها حتى تاريخه بالمخالفة للمادة رقم (١٢٤) من اللائحة المالية للشركة التى نصت على وجوب تسوية جميع العهد المستديمة والمؤقتة في موعد أقصاه ٣٠ يونيو من كل عام.
يتعين الالتزام بتطبيق مواد اللائحة المالية للشركة وقواعد الرقابة فى هذا الشأن.

رد الشركة:-

- تقوم الشركة بمتابعة تسوية العهد المؤقتة بصفة مستمرة فور إنتهاء الغرض منها والعهدة المنصرفة للسيد / رضا آدم هى عهدة إستثنائية منصرفة منذ فترة فى غرفة الشهر العقارى بجنوب سيناء تحت حساب إنهاء إجراءات تسجيل شقق وشاليهات الشركة وسوف توافى بالمستندات الدالة على ذلك من الموظف المختص بالشهر العقارى بجنوب سيناء بعد إتمام إجراءات التسجيل.

التعقيب:-

- مازالت الملاحظة قائمة حيث يتعين الالتزام بتسوية العهد وفقا لما ورد باللائحة المالية للشركة و قواعد الرقابة فى هذا الشأن.

الملحوظة:

- لم تقم الشركة بالتأمين على أرباب العهد سائقي السيارات المملوكة للشركة والبالغة إحدى عشر سيارة والبالغ صافي قيمتها الدفترية مبلغ نحو ١،٣٣٦ مليون جنية وبالمخالفة للمادة رقم (٤٣) من اللائحة المالية للشركة.

يتعين الالتزام بتطبيق اللائحة المالية للشركة في هذا الشأن والتأمين على سائقي السيارات إحكاما للرقابة وحفاظا على ممتلكات الشركة.

رد الشركة:-

- تقوم الشركة بالتأمين على السيارات المملوكة لها والتغطية التأمينية ضد مخاطر السرقة والفقد والحوادث وذلك بما يحافظ على أصول وممتلكات الشركة.

التعقيب:-

- ما زالت الملاحظة قائمة .

الملحوظة:

- ما زال رصيد حساب أرصدة مدينة أخرى يتضمن الآتي:

١) نحو ٧٩ ألف جنيه قيمة مديونية مستحقة على شركة مصر سيناء، متوقفة منذ عام ١٩٩٥ لم يتم تحصينها على الرغم من سابق رد الشركة على تقاريرنا السابقة بأنه قد ورد خطاب من شركة مصر سيناء بتاريخ ٢٠١٨/٦/١٣ بالمصادقة على صحة المديونية وأنه سوف يتم موافاة الشركة بالمبلغ وهو الأمر الذي لم يتم حتى تاريخه.

يتعين سرعة تحصيل المديونية وإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للحفاظ على مستحقات الشركة قبل الغير.

رد الشركة:-

- تم مخاطبة شركة مصر سيناء بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٨ للمطالبة بقيمة المديونية وتم الرد من قبل شركة مصر سيناء بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٥ بأنه سيتم النظر لإتخاذ اللازم حين يتوافر سيولة وزوال الأثار السلبية على قطاع السياحة وعند تحسن الأحوال سيتم المتابعة على تحصيل المديونية وفى حالة عدم السداد سيتم إتخاذ الإجراءات القانونية فى حينه.

التعقيب :

- مازالت الملاحظة قائمة لحين تحصيل المديونية مع موافاتنا بما تم من اجراءات قانونية للحفاظ على حقوق الشركة .

٢) نحو ٥٤٥٣٧ جنيه تمثل قيمة ضريبة الدمغة النسبية على مساهمة الشركة في رأس مال شركة الإسماعيلية للإستثمارات السياحية والمستحق لشركة مصر للفنادق طبقاً لحكم المحكمة الدستورية (عتباراً منعام ١٩٩٦م. وقد ورد شيك مقبول الدفع رقم (١١٧٠٧٦٩٤١ بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١ على البنك التجاري الدولي) لشركة مصر للفنادق بالقيمة ولم تتمكن من تحصيله لعدم وجود رصيد بالبنك وقامت الشركة بتحرير محضر برقم ٢٩٦٣١ في ٢٠٢٠/٨/٩ بقسم اول مدينة نصر تمهيدا لرفع دعوى قضائية ضد شركة الإسماعيلية.

يتعين متابعة اتخاذ اجراءات رفع الدعوى القضائية ضد شركة الاسماعيلية خاصة مع قيام شركة مصرللفنادق ببيع أسهمها في استثماراتها بها.

رد الشركة:-

- تم عمل محضر برقم ٢٠٢٠/٢٩٦٣١ جنح أول مدينة نصر (شيك بدون رصيد) ولم تحدد النيابة العامة جلسة حتى تاريخه وجاري متابعة الإجراءات.

التعقيب :

- ما زالت الملاحظة قائمة .

٣) نحو ١٠ آلاف جنية قيمة تأمينات لدى الغير رغم انتهاء الغرض منها تخص (مستشفى مصر للطيران / مستشفى الامل / مستشفى الجلاء العسكري) لعدم التعامل مع تلك الجهات لمدة قاربت الثلاثة أعوام، وبما يتعين العمل على سرعة استرداد تلك المبالغ حفاظا على حقوق الشركة والإفادة.

رد الشركة:-

- قامت الشركة بالحصول على شهادة بصحة أرصدة التأمينات المدفوعة لمستشفى الجلاء العسكري بعد موافاتنا بتقرير الجهاز المركزي وجاري الحصول على شهادة بموقف الأرصدة لدى مستشفى مصر للطيران ومستشفى الأمل والشركة لم تقم بإلغاء التعاقد مع أياً من تلك المستشفيات وسيعاد النظر في التعامل معها خلال الفترة القادمة وبما يتوافق مع اللوائح الموجودة بنظام العاملين طبقاً لتعديلات قانون (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ والصادرة بالقانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠.

التعقيب :

- مازالت الملاحظة قائمة مع سرعة موافاتنا بموقف الشركة من استمرار التعامل مع تلك المستشفيات لامكانية تسوية المبالغ السابق الاشارة اليها في ضوء ذلك .

الملحوظة:

- ما زال رصيد الحسابات المدينة أخرى يتضمن مبلغ نحو ٢٢٠ ألف جنية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مديونية على شركة شندلر تمثل قيمة عدد (٤) مصاعد تخص فندق النيل تم بيعهم لشركة شندلر بالإضافة لقطع الغيار الخاصة بها منذ عام ٢٠١٤، ويتصل بذلك وجود رصيد بالحسابات الدائنة الاخرى بدفاتر الشركة تخص شركة شندلر بمبلغ نحو ١٧٥،٥ ألف جنية تمثل قيمة إيجار مخازن عن الفترة من ٢٠١١/١/١ وحتى ٢٠١٣/٤/١ وعلى الرغم من إفتتاح الفندق في أكتوبر ٢٠١٥ إلا انه لم يرد المستخلص النهائي من شركة شندلر حتى تاريخه.

الامر الذي يتعين معه دراسة وتسوية تلك المبالغ مع مراعاة توقيع غرامات التأخير على شركة شندلر لعدم إلتزامها بشروط أمر الاسناد للأعمال التكميلية والذي تم تنفيذه من خلال شركة اخرى.

رد الشركة:-

- لم يرد لنا المستخلص الختامى حتى تاريخه وسيتم دراسة وتسوية مستحقات هذه الشركة مع دراسة إمكانية توقيع غرامة التأخير فور ورود المستندات الختامية لهذه الشركة.

التعقيب:-

- ما زالت الملاحظة قائمة لحين تسوية المبالغ السابقة .

الملحوظة:

- ظهر رصيد حساب مصلحة الضرائب على المبيعات – القيمة المضافة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بمبلغ نحو ٥٦٠,١٩٩ ألف جنية منها مبلغ نحو ٢٠ ألف جنية قيمة الضريبة المستقطعة من أتعاب المهندسون الاستشاريون (محرم باخوم) عن شهرى يناير وفبراير ٢٠٢٠ ولم يتم توريدها للمصلحة حتى تاريخ القوائم المالية، بالمخالفة لقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ الخاص بالقيمة المضافة مادة رقم (٣١) والتي ألزمت المسجل أداء حصيلة الضريبة دوريا للمصلحة وفق إقراره الشهري في الموعد المنصوص عليه في المادة رقم (١٤) من هذا القانون والتي نصت على: على كل مسجل أن يقدم إقرارا شهريا عن الضريبة وضريبة الجدول المستحقة أو إحداهما بحسب الأحوال وذلك على النموذج المعد لهذا الغرض خلال الشهرين التاليين لإنتهاء الفترة الضريبية على أن يقدم إقرار شهر إبريل وتؤدى الضريبة وضريبة الجدول عنة في موعد غايته اليوم الخامس عشر من شهر يونيو.

يتعين الإلتزام بتطبيق أحكام مواد القانون المشار إليه حتى لا تتعرض الشركة لاي من العقوبات المنصوص عليها في المادة (٦٦) من ذات القانون.

رد الشركة:-

- نظراً لتظروف الإستثنائية لجائحة كوفيد – ١٩ والإجراءات الإحترازية وتطبيق نظام تواجد العمالة بالتناوب بجميع أجهزة الدولة فقد قامت الشركة بالسداد للمأمورية فى بداية العام الحالى وذلك على الملف والبطاقة الضريبية للممول وسيراعى ذلك مستقبلاً.

التعقيب:-

- يكتفى بالرد .

الملحوظة:

- ظهر رصيد حساب الارصدة الدائنة الأخرى في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بمبلغ نحو ٥٥,٩٩٩ مليون جنية وقد تضمن الرصيد الآتي:

١) مبلغ ١٤٥ ألف جنية خاص بشركة المقاولين العرب عن أعمال تطوير النيل ريتز لعملية الهدم والتكسير وإزالة العناصر الغير إنشائية منذ عام ٢٠١١ وعلى الرغم من افتتاح الفندق في أكتوبر ٢٠١٥ ورود المستخلص الختامي وإنهاء كافة مستحقات الشركة في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ الا ان حساب الارصدة الدائنة مازال يتضمن تلك القيمة.

يتعين موافاتنا بأسباب عدم أجراء التسويات اللازمة على الرغم من حصول المقاول على كافة مستحقاته بموجب المستخلص الختامي.

رد الشركة:-

- جارى إتخاذ اللازم نحو تسوية تلك الأرصدة من خلال اللجنة المشكلة لفحص الأرصدة المدينة والدائنة والعرض على السلطة المختصة للإعتماد.

التعقيب :

- مازالت الملاحظة قائمة لحين إنتهاء أعمال اللجنة والإفادة.

٢) نحو ٥٧ ألف جنية يمثل قيمة الكوبونات الموردة من شركة مصر للمقاصة لتوزيع أرباح ترجع لعام ٢٠٠٥ تقادمت بمرور خمسة عشر عاما.

يتعين دراسة تلك المبالغ وإتخاذ الاجراءات اللازمة في ضوء ماتسفر عنة الدراسة.

رد الشركة:-

- جارى دراسة تلك الأرصدة بالتنسيق مع شركة مصر للمقاصة والمستشار الضريبى للشركة وإتخاذ اللازم فى ضوء ذلك.

التعقيب:

- مازالت الملاحظة قائمة وموافاتنا بما إنتهت الية الدراسة .

الملحوظة:

٣) نحو ١،٨ مليون جنية يخص رسم الدمغة النسبية لصالح المساهمين والمحصلة من وزارة المالية منذ عام ٢٠٠٢ والتي ترجع لعام ١٩٨٠.

يتعين بحث ودراسة تلك الارصدة في ظل قانون الدمغة وإتخاذ الإجراءات اللازمة في ضوء ما تسفر عنة الدراسة.

رد الشركة:-

- نظراً لإلغاء رسم الدمغة النسبى فقد تم إسترداد قيمتها لصالح المساهمين عن أرصدة يرجع بعضها لعام ١٩٨٠ ، وقد تم الصرف للمستحقين من السادة المساهمين الذين تقدموا بطلبات للصرف والباقى سيتم صرفه لمستحقيه فور تقديم طلباتهم.

التعقيب:-

- يتعين سرعة مخاطبة المساهمين المستحقين لتلك المبالغ وسدادها لهم .

الملحوظة:

- تضمن حساب مصروفات مستحقة السداد في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مبلغ نحو ٢٥،٩٣٨ ألف جنية قيمة إيجارات مستحقة ومعلاة على الحساب منذ سنوات ولم يتم سدادها منها نحو:

١) مبلغ ١٧٢٩٩،٥٩ جنية تمثل القيمة الإيجارية لمقر الشركة بالفوالة عن الفترة من ٢٠١٨/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠.

٢) مبلغ ٨٦٣٨.٥٢ جنيه تمثل القيمة الإيجارية لعدد (٢) شقة بمدينة ملوى منذ عام ٢٠١١ مقام بشأنها دعوى قضائية للتمكين من الشقق.

يتعين موافاتنا بمبررات عدم السداد وما انتهت اليه الدعوى القضائية بشأن شقتين مدينة ملوى .

رد الشركة:-

- لم ترد مطالبة حتى تاريخه من العالك بشأن سداد القيمة الإيجارية وجارى المتابعة نحو السداد.
- بالنسبة للقيمة الإيجارية لعدد (٢) شقة بمدينة ملوى لم يتم السداد نظراً لقيام الشركة بإقامة دعوى قضائية ضد العالك برقم (٢) لسنة ٢٠١٩ ومازالت متداولة حتى الأن.
- تم سداد القيمة الإيجارية عن شهر يونيه ٢٠١٩ بموجب التحويل لشركة مصر لإدارة الأصول العقارية خلال شهر يونيه ٢٠١٩ وتم التسوية بإقفال الرصيد الوارد بالملاحظة بالقيد رقم ٢٠٢٠/٩/٦٤ عمليات.

التعقيب:-

- يكتفى بالرد مع متابعة سداد الايجارات المستحقة.

الملحوظة:

- ظهرت الحسابات الدائنة للمصالح والهيئات(أرصدة مدينة) في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بلحو٤.٢٩٧ مليون جنيه تمثل قيمة ضريبة الخصم والإضافة المستقطعة من تحصيل العملاء المدينيين لفندق النيل ريتز كارلتون منذ عام ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٦/١٢/٣١ حيث لم تتم الإستفادة من تلك الضريبة المخصومة على الفندق في الضريبة المستحقة على الشركة بالإقرار الضريبي حتى تاريخ الفحص.

ويتصل بما سبق وجود مبلغ ٧٨٤ ألف جنيه بالحسابات المدينة (دائن) لدي الشركات التابعة والشقيقة معني بإسم فندق النيل ريتز كارلتون عن ضريبة الخصم والإضافة.

يتعين سرعة إتخاذ الإجراءات التي تكفل إستفادة الشركة من تلك الضريبة وإجراء التسويات اللازمة والإفادة.

رد الشركة:-

- بناء على تكليف الشركة للمستشار الضريبى للشركة بإثبات تلك المبالغ على الملف والبطاقة الضريبية للشركة وإثبات تلك المبالغ كرصيد دائن للشركة يتم الإستفادة منه فى خصم الضرائب المستحقة مستقبلاً.
- حيث يقوم حاليا بالتنسيق مع إدارة الفندق والشركات المتعامل معها الفندق نحو إحضار شهادات تفيد إستقطاع تلك المبالغ حتى يمكن تقديمها للمصلحة ومع الأخذ في الإعتبار مراعاة الظروف الإستثنائية التى مرت بها البلاد والإجراءات الإحترازية لمواجهة كورونا وتخفيض العمالة خلال فترة ذروة الأزمة المتواجدة فى الشركات ومصلحة الضرائب.

التعقيب:-

- مازالت الملاحظة قائمة لحين إجراء التسويات اللازمة .

الملحوظة:

- مازالت الحسابات المدينة لدي المصالح و الهيئات تتضمن نحو ٢٩٦،٧٩٠ ألف جنيه قيمة مديونية مأمورية إيرادات غرب القاهرة – ضريبة عقارية و التي صدر بشأنها أحكام قضائية نهائية في الاستئنافيين رقمي ١٤/١٦ لسنة ١٢٦ ق ، ٤٧٠٢ لسنة ١٢٨ ق بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٨ ، ٢٠١٤/٢/١٨ علي التوالي بإلزام محافظ القاهرة و رئيس مصلحة الضرائب العقارية بصفتيهما برد المبالغ المسددة بدون وجه حق عن الأعوام من ٢٠٠٦ حتي ٢٠٠٨ بنحو ٢٩٦،٧٩٠ ألف جنيه و الفوائد القانونية بنسبة ٤ % من تاريخ المطالبة القضائية في ٢٠٠٨/٩/٢٥ ، ٢٠١٠/٣/٢ علي التوالي وحتي عام السداد و الذي قدرته الشركة بنحو ٦٣،٠٩٥ ألف جنيه.

يتعين سرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة للمطالبة بتحصيل مبالغ الأحكام القضائية الصادرة لصالح الشركة في هذا الشأن.

رد الشركة:-

- تم إقامة جنحة عدم تنفيذ الحكم رقم (١٤١١٦) لسنة ١٢٦ ق أمام محكمة جنح عابدين وتحدد لنظرها جلسة ٢٠٢٠/١٠/٢٠.
- وتم إقامة جنحة عدم تنفيذ الحكم رقم (٤٧٠٢) لسنة ١٢٨ق وتحدد لنظرها جلسة ٢٠٢٠/١١/٢١.

التعقيب:-

- يكتفى بالرد مع متابعة الاجراءات القضائية .

الملحوظة:

- بفحص الموقف الضريبي للشركة تبين ورود نموذج (١٩) ضرائب صادر من مأمورية ضرائب كبار الممولين برقم ١٤٩٤ في ٢٠١٩/٩/٣٠ (ضريبة أرباح الاشخاص الاعتبارية عن فحص سنوات من ٢٠١٣/٢٠١٤ حتى ٢٠١٦/٢٠١٧،حيث أوصي المستشار الضريبي للشركة – مكتب أودي كونسلت– بضرورة سرعة سداد مبلغ نحو ١٠ مليون جنية حتى يتسنى التوقيع علي محضر اللجنة الداخلية بمصلحة الضرائب وتسويه النزاع هذابخلاف مقابل التأخيروفقا لأحكام المادة (١١) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥. هذا وقد قامت الشركة بعرض توصية المستشار الضريبي سابق الإشارة اليه ومشروع اللجنة الداخلية لمصلحة الضرائب على أحد المكاتب الضريبية لأخرى AUC للاستشارات الضريبية لمعرفة رايه ولقد أفاد سيادته بان الضريبة المستحقةعن ذات الفترة وفقا لمشروع اللجنة يبلغ نحو ١٣،٥ مليون جنية بخلاف غرامات ا لتأخير وأوصي سيادته بسداد هذه الضريبة حتي تتجنب الشركة التحمل بالمزيد من غرامات التأخير مع أمكانية سداد دفعة أولي تحت الحساب بمبلغ ٥ مليون جنية والاتفاق مع المصلحة علي سداد باقي المبلغ علي دفعات خلال العام، ولقد قامت الشركة بسداد ٣ مليون جنية فقط حتى تاريخ أعدادا لقوائم المالية ٢٠٢٠/٦/٣٠.

يتعين موافاتنا بما تم في هذا الشأن من حيث اتفاقية الشركة مع مصلحة الضرائب على جدولة باقي القيمة المستحقة عليهم حتى لا تتعرض الشركة لتحمل المزيد من الغرامات المنصوص عليها وفقا لأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

رد الشركة:-

- تم فحص الإقرارات الضريبية المقدمة من الشركة عن السنوات من ٢٠١٣/٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٦/٢٠١٧ مع المأمورية وتم الإنتهاء من الفحص مع المأمورية وتم التحويل للجنة داخلية وتم الإنتهاء من أعمالها وتم إصدار نموذج الربط الضريبى ولا توجد أرصدة مستحقة السداد للمأمورية بعد مراعاة خصم الرصيد الدائن بنموذج (٩أ) حجز مع إحالة بعض بنود الخلاف للجان الطعن مع مركز كبار الممولين وسيتم سداد الفروق إن وجدت للمأمورية للإستفادة من مزايا القانون الصادر رقم (١٧٣) لسنة ٢٠٢٠ بشأن التجاوز عن الضريبة الإضافية فى حالة سداد كامل الضريبة الأصلية

التعقيب:-

- يكتفى بالرد مع استمرار متابعة لجان الطعن وما تسفر عنة بشأن بنود الخلاف .

الملحوظة:

- تم إخطار الشركة بنموذج (٣٨) ضرائب كسب عمل عن السنوات من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢ بضريبة قدرها ٨،١٢٣ مليون جنيه وتم الطعن عليها في ٢٠١٥/٢/٢٢ وتم إحالتها إلى لجان الطعن، كما تم إخطار الشركة بضرائب كسب عمل عن السنوات من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦ بضريبة قدرها نحو ١٣،٩١٠ مليون جنيهوتم الطعن عليها في ٢٠١٩/٥/٢٩.

كما وردت مطالبة تخص فندق دهب بضريبة قدرها ٤،٣١٠ مليون جنيه بموجب نموذج (٣٨) ضرائب عن فروق كسب عمل عن السنوات من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤ وتم الاعتراض عليه.

الأمر الذي نرى معه تدعيم مخصص الضرائب.

رد الشركة:-

- صدر قرار لجنة الطعن بتخفيض ضريبة كسب العمل عن السنوات من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢ لتصبح بمبلغ نحو ٤،٠٤٤ مليون جنيه وإعترضت الشركة بموجب دعوى أمام المحكمة برقم (٢٧٨٧٤١) لسنة ٧٤ق وجارى الإنتهاء من الفروق مع المأمورية بمعرفة المستشار الضريبى للشركة والتسوية فى حدود العقد المبرم معه والمتضمن الأتعاب وفروق الفحص والغرامات.
- أما ضريبة كسب العمل عن السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٦ فقد تم تجهيز المستندات اللازمة وتسليمها للمستشار الضريبى للشركة وجارى إنهاء الخلاف مع المأمورية بمعرفة المستشار الضريبى والتسوية والسداد فى حدود العقد المبرم معه والمتضمن الأتعاب وفروق الفحص والغرامات.
- أما مطالبة فندق دهب فقد تم إنهائها مع المأمورية وإحضار نموذج الربط النهائى وسداد فروق الفحص للمأمورية.

التعقيب:-

- يكتفى بالرد

شركة مصر للفنادق ش.م.م

وزارة قطاع الأعمال العام
الشركة القابضة للسياحة والفنادق
HOTAC

الملحوظة:

- قامت الشركة بالاعتراض على نموذج (١٦ ض.ق.م) و الوارد للشركة بأخطار صادر من مصلحة الضرائب بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٨ برفض طلب الشركة في التجاوز عن سداد الضريبة الإضافية (غرامة تأخير عن سداد ضريبة القيمة المضافة الاصلية) و البالغة نحو ٤٣٦٨٧٤ جنية عن الفترة من ٢٠٠٩/٦ حتى ٢٠١٤/٦ و المطالبة فيها بسرعة السداد حتى لا يتم اتخاذ الإجراءات القانونية للتحصيل و قد قامت الشركة بتقديم طلب تسوية أي فروق تخص الضريبة الإضافية خصما من الرصيد الدائن للشركة لحين صدور حكم قضائي نهائي في الدعوي القضائية المقامة من الشركة في هذا الشأن.

يتعين متابعة الإجراءات القضائية وموافاتنا بالموقف النهائي في هذا الشأن.

رد الشركة:-

- قامت الشركة بسداد فروق الفحص المستحقة عن ضريبة المبيعات عن السنوات حتى ٢٠١٦/٦ وذلك للإستفادة من مزايا القانون الصادر رقم (١٧٣) لسنة ٢٠٢٠ بشأن التجاوز عن الضريبة الإضافية في حالة سداد كامل الضريبة الأصلية وتم تقديم طلب التجاوز للمأمورية وإقفال الفترة الضريبية مع المصلحة حتى ٢٠١٦/٦

التعقيب:-

- يكتفى بالرد .

الملحوظة:

- لم تقم الشركة بتحميل حساباتها في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بمبلغ نحو ٥١٣ الف جنية قيمة مطالبة مصلحة الضرائب العقارية و الواردة في ٢٠٢٠/١/٤ فيما يخص الربط الضريبي على عدد ٧ محلات الكائنة بفندق النيل ريتز كارلتون عن الفترة من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠٢٠/٧/٣١ بينما اكتفت الشركة بتحميل حساباتها بمبلغ ٧٣٤٤٤٤ جنية قيمة الربط الضريبي الخاص بالفندق عن عام ٢٠٢٠ والتواصل مع مصلحة الضرائب العقارية على جدولة السداد ليكون على ٤ دفعات شهرية تنتهي في يونيو ٢٠٢٠ و لم تلتزم الشركة سوي بسداد اول دفعة فقط في مارس ٢٠٢٠ و البالغة ٢٨٤٤٤٤ جنية.

يتعين الالتزام بتحميل حسابات الشركة بما يخصها من التزامات ضريبية حتى تظهر ارصدة الحسابات على حقيقتها في تاريخ اعداد القوائم المالية مع سداد مستحقات مصلحة الضرائب في المواعيد القانونية لإيقاف غرامات التأخير التي قد تتحملها الشركة من تاريخ استحقاق الربط ولعدم اتخاذ إجراءات الحجز القانوني ضد الشركة وفقا لأحكام القانون ١١٧ لسنة ٢٠١٤ الخاص بالضريبة العقارية.

رد الشركة:-

- قامت الشركة بالمحاسبة مع مصلحة الضرائب العقارية بشأن الربط الضريبى بفندق النيل ريتزكارلتون طبقاً لما ورد بالبروتوكول الموقع بين معالى وزير المالية ومعالى وزيرة السياحة بتنظيم الضريبة العقارية على المنشآت الفندقية ، وقد إعترضت الشركة على الربط الضريبى للمحلات على أساس أنها كائنة داخل نطاق الفندق وطلبت معاينة لها من قبل المأمورية وجارى المتابعة مع المأمورية لمعرفة الموقف وإتخاذ اللازم فى حينه.

- وقد اصدر معالى رئيس مجلس الوزراء القرار رقم (٣١) لسنة ٢٠٢٠ بشأن إعفاء المنشآت السياحية والفندقية من الضريبة العقارية لكونها من القطاعات المتضررة من الأزمة (عتباراً من ٢٠٢٠/٤/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ ومما يعنى أن ما قامت الشركة بسداده لمصلحة الضرائب العقارية خلال شهر مارس ٢٠٢٠ والبالغ ٢٨٤٤٤٤ جنيه يزيد عن المستحق لمصلحة الضرائب عن الفترة من يناير حتى نهاية مارس ٢٠٢٠ والبالغة ١٨٣٦١١ جنيه والفرق وقدره ١٠٠٨٣٣ جنيه يمثل رصيد دائن لدى المأمورية لحين متابعة موقف المحلات مع المأمورية.

التعقيب:-

- مازالت الملاحظة قائمة حيث ان إعتراض الشركة على تحمل قيمة الربط الضريبى للمحلات لا يعفيها من عدم تحميل حسابات الشركة بالقيمة خاصة فى ظل ورود مطالبة من مصلحة الضرائب العقارية بالمبلغ حتى تظهر ارصدة الحسابات على حقيقتها فى تاريخ اعداد القوائم المالية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ .

الملحوظة:

- عدم تكوين مخصص يخص النزاع القائم بين الشركة وشركة العروبة المقام بشأنها دعوي تعويض على الشركة قدرة ٢ مليون جنية والصادر بشأنه حكم أول درجة لصالح الشركة والمستأنف من قبل شركة العروبة برقم ٢٤٤ لسنة ١٣٦ في ٢٠٢٠/١٠/٣ ومازالت القضية متداولة بالمحاكم .

يتعين إجراء التصويب المحاسبي اللازم لتدعيم المخصص بالمبلغ السابق لحين الإنتهاء من النزاع.

رد الشركة:-

- مازال النزاع قائم ومحالة القضية إلى مكتب الخبراء بوزارة العدل ولم يتم إشعارنا بأى جلسات أمام الخبراء وبعد الإنتهاء من تقرير الخبراء سيتم إحالتها للمحكمة لإستكمال إجراءات التقاضى وعندها سوف يتم إتخاذ اللازم فى ضوء موقف القضية وإحتمالات المكسب والخسارة لها.

التعقيب:-

- مازالت الملاحظة قائمة ويتعين تكوين مخصص بقيمة التعويض ولحين انتهاء اجراءات التقاضى .

ثم تحدثت الأستاذة المحاسب/ منال مجدى مرزوق - مدير عام - نائب مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق- الجهاز المركزى للمحاسبات قائلة : تضمنت قائمة التوزيع المقترح فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ ٠,٥% بما يعادل ٤٢٧ ألف جنيه حصة اللجنة الرياضة للعاملين بالشركة وذلك بالمخالفة لأحكام القانون رقم (٧١) لسنة ٢٠١٧ من نص القانون والفتوى الصادرة من مجلس الدولة بتاريخ يونيو ٢٠١٨ والتي إنتهت إلي عدم قانونية خصم نسبة (٠,٥ %) من صافي أرباح الشركة لحساب اللجنة الرياضية ، و كذا رأي الإدارة المركزية للشئون القانونية بالجهاز المركزي للمحاسبات بكتابها رقم ١١٦ بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٢.

فتحدث السيد الأستاذ/ محمد وهب الله محمد عضو مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق : أحب أوجه الشكر للسادة أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات لحرصهم على العمال ومصالح العاملين وهذا دائماً ما نجده فى الجهاز المركزى للمحاسبات . بخصوص ٠,٠٥% من سنة ١٩٨٤ حتى الآن يتم صرفها لأنه حق من حقوق العمال وهذا حرص الدولة لتشجيع الشباب لممارسة الأنشطة الرياضية وحتى لو لم تكن الشركة تحققق أرباح يمكن الحصول على هذه الحصة تدعم الرياضة بأى طريقة أخرى وقانون الرياضة الجديد ليس الهدف منه أنتقاص حقوق العاملين السابق إقرارها وكان الهدف منها إنشاء النوادى وفى حالة عدم وجود نادى يكون هناك لجنة رياضية تكون مسئولة عن النشاط الرياضى ، يوجد بشركة مصر للفنادق من سنة ١٩٨٤ لجنة رياضية مشهرة وعند صدور القانون الجديد يتم توفيق أوضاع اللجنة الرياضية طبقاً لنص المادة رقم (٥١) وبالتالى ما الداعى بعد ٣٠ سنة ننتقص من حقوق العمال نسبة ٠,٠٥% مع العلم بأن الدولة والقيادة السياسية على رأسها فخامة الرئيس يعمل على تشجيع الرياضة والنشاط الرياضى ، وعندما تم الإستفسار من وزارة الشباب والرياضة وهى الجهة المصدرة القانون والجهة المنوط بها تنفيذ هذا القانون أفادت فى ظل وجود لجنة رياضية قائمة بالفعل لا مناص من إستمرار عمل اللجنة وقيامها بكافة الأنشطة الرياضية.

كما تم تقديم تعديل لمجلس النواب لتوضيح وتعديل تفسير المادة ربما لم يتم مناقشته خلال دوره الإنعقاد الحالى ولكن إنشاء الله سوف يتم مناقشه هذا التعديل فى مجلس النواب القادم بإذن الله فى إجتماع الجمعية العمومية القادمة سوف يتم عرض أخر مستجدات الموضوع بعد عرضه على مجلس النواب.

ثم تحدثت الأستاذة المحاسب/ منال مجدى مرزوق - مدير عام - نائب مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق- الجهاز المركزى للمحاسبات قائلة : بأن وزير الشباب والرياضة أصدر قرار رقم (١١٢٦) تم نشره بالجرائد الرسمية بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٣١ وتم إعتماد اللائحة المالية للجان الرياضية واعتمد فيها البنود المالية للجان الرياضية ولم يرد فيها بند ٠,٠٥%.

فتحدث السيد الأستاذ/ محمد وهب الله محمد عضو مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق : بأن القانون حدد موارد للجنة الرياضية او النادى كما نص القانون الجديد على مادة لم تكن فى القانون القديم بأنه إستمرار عضو اللجنة حتى بعد بلوغ سن الستين ٦٠ عام وذلك تشجيعاً للأعضاء للإستمرار فى اللجنة والتمتع بالميزات علماً بأن ٠,٠٥% موجودة داخل النوادى واللجان الرياضية وكما واعدت الجهاز الجمعية القادمة إنشاء الله سوف نحل هذا الموضوع نهائياً ، وأحب أوضح بأن أحضر جمعيات كثيرة وهذه الجمعية الوحيدة التى يتم فيها عرض منحوظة الجهاز بهذا الشكل.

ثم تحدثت الأستاذة المحاسب/ منال مجدى مرزوق - مدير عام - نائب مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق- الجهاز المركزى للمحاسبات قائلة : بأن الجهاز يدعم اللجنة الرياضية ولكن يجب الإلتزام بالقوانين واللوائح.

فتحدث السيد الأستاذ/ محمد وهب الله محمد عضو مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق : سوف يتم عرض الموضوع فى مجلس النواب وسوف يتم موافاه السادة أعضاء الجمعية العمومية بعد مناقشة الموضوع.

وزارة قطاع الأعمال العام
الشركة القابضة للسياحة والفنادق
HOTAC

شركة مصر للفنادق ش.م.م

(٣٥)

ثم تحدثت الأستاذة المحاسب/ منال مجدى مرزوق - مدير عام - نائب مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق- الجهاز المركزى للمحاسبات قائلة :

- ظهر رصيد حساب مشروعات تحت التنفيذ في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مبلغ نحو ٨٨،١١٢ مليون جنيه تتمثل في (٥١،٨٢٧ مليون جنيه تكوين إستثمارى ، ٣٦،٢٨٥ مليون جنيه إنفاق إستثمارى)، وقد تبين بشأنه ما يلى :-

١- بلغت مصروفات فندق دهب والمعلق للتطوير (خسائر) نحو ١٨،٤٢٦ مليون جنيه وذلك منذ تاريخ غلق الفندق للتطوير فى ٢٠١٧/١٠/١٥ وحتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ منها مبلغ نحو ٦،٧٠٤ مليون جنية يخص العام المالى الحالى (عبارة عن أجور عمال ومصروفات أخرى).

٢- التأخر في استكمال أعمال تطوير فندق سفير دهب والمتعاقد على تنفيذها مع المقاول العام بتاريخ ٢٠١٨/١١/١٤ ، حيث بلغت نسبة التنفيذ الفعلية للمشروع من واقع المنفذ والمشون بالموقع فأعمال نحو ٧٠% فقط من إجمالي الأعمال حتى تاريخ ٢٠٢٠/٦/٣٥ تتمثل في : (٣٤ % أعمال منفذه فعليا ومدرجة بالمستخلصات ،٣٦% تخزينات) وهى نسبة اقل من المستهدف تحقيقه بالنسبة لمدة المشروع الأصلية ، ومدد التنفيذ الإضافية للأعمال المستجدة (الأوامر التغيرية الاولى والثانية) حيث تم تحديث الجدول الزمنى اكثر من مرة ليكون آخر موعد للإنتهاء من تنفيذ أعمال التطوير في ٢٠٢١/١/٣١ ، علما بأن قرار الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢٠/٤/٣٠ بتأجيل افتتاح الفندق لأوائل عام ٢٠٢١ وليس الإنتهاء من أعمال التطوير .

٣- بلغت التكلفة الإستثمارية للمشروع حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مبلغ نحو ٢٢٨،٠٦٩ مليون جنية والتي كان مقدر لها بالموازنة الإستثمارية للشركة لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مبلغ نحو ٢١٠ مليون جنية منهامبلغ نحو ١٩٨،٥٦٩ مليون جنية تخص الأعمال الإنشائية لمقاول العام (سدد منهم ماقيمته نحو ٧٢ مليون جنية قيمة المستخلصات المقدمة من المقاول العام حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠) وبزيادة قدرها نحو ٧١ مليون جنية عن القيمة التعاقدية وبنسبة تجاوز بلغت نحو ٥٧% ، مما أدى الى زيادة التكلفة لأسعار بعض البنود والتي تجاوزت نسبة ال ٢٥% حيث بلغت تلك الزيادة مبلغ نحو ١٢،٢١٨ مليون جنية ، كما ترتب على مد مدة تنفيذ أعمال التطوير تحميل شركة مصر للفنادق بأتعاب إضافية للمكتبالإستشارى ومدير المشروع (محرم بإخوم) حيث تضمن العقد المبرم معه :"أنه في حالة امتداد مدة التنفيذ عن ١٨ شهر يتم تحميل المتسبب في التأخير بقيمة الأتعاب الشهرية للمكتب الاستشاري والبالغة نحو ١٢٥ ألف جنية عن أعمال التنسيق والإشراف على التنفيذ وإدارة المشروع "هذا بخلاف خمسة آلاف جنية لزيارة الواحدة للمهندس عن أعمال الاشراف الدوري/المدوري المكاتب ورؤساء الأقسام ، وقد وافق مجلس ادارة الشركة بجلسته رقم ٧ بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢١ فيما عدا أحد أعضاء المجلس على مد فترة خدمات الإستشارات الهندسية والإشراف على تنفيذ الأعمال وإدارة المشروع لمكتب (محرم بإخوم) على أن تتحمل شركه مصر للفنادق الأتعاب.

يتعين تحديد الجهة المتسببة في التأخير ومبررات ذلك لإمكانية تحميلها بغرامات التأخير، والعمل على سرعة استكمال أعمال التطوير وإفتتاح الفندق حيث أن التأخير يكبد الشركة المزيد من الخسائر والأعباء الإضافية.

فرد السيد الأستاذ / عمرو عطية أحمد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة مصر للفنادق قائلاً :

١- تم توقيع العقد مع المقاول العام وتم تسليم الموقع له بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٥.

٢- تم تهو جميع الإختبارات المطلوبة طبقاً للتعاقد وذلك للشبكات (صرف - تغذية بالمياه - حريق) بواسطة المركز القومى للبحوث وتم إصدار تقارير الحالة وتم الإنتهاء من التصميمات المطلوبة لها وتم إصدار أمر تغيير رقم (١).

٣- تم تهو جميع إختبارات شبكات الكهرباء والتكييف وتم إصدار أمر التغيير رقم (٢).

٤- بناء على إصدار أمر تغيير رقم (١) وأمر تغيير رقم (٢) مع ما يمثله ذلك من أعمال إضافية تستلزم مدة زمنية إضافية لتنفيذها بالإضافة إلى القرارات السيادية الخاصة بجائحة الكورونا التى مرت بها البلاد والتى أدت إلى صعوبة الإنتقال بين المحافظات وحظر التجوال مما أدى إلى ضرورة إضافة مدة إضافية لتنفيذ تلك الأعمال الإضافية وتجاوز الظروف التى مرت بها البلاد.

٥- يتبين مما سبق أن الأسباب التى أدت إلى زيادة مدة تنفيذ المشروع هى أسباب قاهرة لا دخل للمقاول العام بها ولا يمكن تحميله بغرامة تأخير ولا بأعباء المكتب الإستشارى حيث أنه طبقاً للتعاقد يتحمل المقاول قيمة أتعاب المكتب الإستشارى فى حالة ما إذا تسبب المقاول فى تأخير الأعمال.

ثم تحدثت السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة قائلة: بالنسبة لملحوظة شركة مصر أسوان للسياحة بأن شركة مصر أسوان لديها مشكلة عندما تم بيع الأرض لشركة أسوان للإستثمارات تم يتم تنفيذ العقد لوجود نزاع قضائى وتم الإجتماع من أطراف النزاع لحل هذه المشكلة بين المستثمر وبين الشركة وتم الوصول إلى حل هذه المشكلة بأن يتم دخول شركة تابعة للقوات المسلحة وهى تقوم بدفع ٩٥ مليون جنيه لشركة مصر أسوان كما يوجد لجنة من رئاسة الوزراء لحل المشكلة من جميع الأطراف وإنشاء الله سوف يتم حل الموضوع ، وعند حصول الشركة على هذه المبالغ سوف تحل مشاكل كثيرة فى السيولة وهى من الشركات المشتركة لدى شركات الشركة القابضة.

ثم طلبت السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة من السيدة المحاسبة /وكيل الوزارة - رئيس قطاع التجارة الخارجية والقطن والسياحة الإدارة العامة للسياحة والفنادق- الجهاز المركزى للمحاسبات عرض تقرير الإدارة بشأن الميزانية المعروضة.

فتحدثت السيدة المحاسبة/حنان كمال زيادة وكيل الوزارة - رئيس قطاع المشرف على إدارة الفنادق- الجهاز المركزى للمحاسبات بعرض ملخص لأهم الملاحظات على المركز المالى للعام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ سوف تقوم السيدة المحاسبة / سحر رشدى إبراهيم - مدير عام الإدارة العامة للفنادق - الجهاز المركزى للمحاسبات بتلاوتها .

ثم تحدثت الأستاذة المحاسبة/ منال عبد الفتاح المرشدى - وكيل الوزارة - رئيس قطاع التجارة الخارجية والقطن والسياحة والفنادق قائلة : " بسم الله الرحمن الرحيم "

الملحوظة:

أولاً : مدى تحقيق الأهداف الرئيسية للموازنة التقديرية عام ٢٠١٩/٢٠٢٠:

- إستهدفت الشركة تحقيق إيرادات عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنحو ٥١٦,٠٧٢ مليون جنيه وقد بلغت إيرادات النشاط الفعلية نحو ٢٧٧,٦٩٦ مليون جنيه بإنخفاض بلغ ٢٣٨,٣٧٦ مليون جنيه بنسبة ٤٦,٢% على المستهدف.
- قدرت الشركة تكلفة الحصول على الإيراد عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنحو ٦٥,٤٠٠ مليون جنيه فى حين بلغت التكلفة الفعلية نحو ٦٣,٨٠٤ مليون جنيه بإنخفاض بلغ ١,٥٩٦ مليون جنيه بنسبة ٢,٤% على المقدر.
- أستهدفت الشركة مجمل ربح عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنحو ٤٥٠,٦٧٢ مليون جنيه وقد حققت الشركة مجمل ربح فعلى بلغ نحو ٢١٣,٨٩١ مليون جنيه بإنخفاض بلغ نحو ٢٣٦,٧٨١ مليون جنيه بنسبة ٥٢,٥% على المستهدف.
- استهدفت الشركة تحقيق صافى ربح عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنحو ٢٢٣,٩٦٢ مليون جنيه فى حين بلغ صافى الربح الفعلى نحو ٨٥,٤٥٠ مليون جنيه بإنخفاض بلغ ١٣٨,٥١٢ مليون جنيه بنسبة ٦١,٨% على المستهدف.

رد الشركة:-

- نتيجة الظروف الإستثنائية التى مرت بها البلاد من تفشى جائحة كوفيد-١٩ ومما كان له التأثير الشديد على النشاط السياحى بصفة خاصة ومما أدى إلى إنخفاض إيرادات النشاط الجارى لفندق النيل ريتز كارلتون وتدنى معدلات الإشغال بدرجة غير مسبوقة .بالإضافة إلى غلق الكازينو إعتباراً من ٢٠٢٠/٣/٢٣ طبقاً لتعليمات وزارة السياحة .
- ملاحظة إيجابية ، ويرجع ذلك إلى إنخفاض مصروف الإهلاك نتيجة إستهلاك كامل القيمة الدفترية لبعض الأصول والممتلكات. بالإضافة إلى إنخفاض مصروف الإيجار عن حق الإنتفاع لفندق النيل حيث أن القيمة الإيجارية تحدد بالدولار وعلى أساس سعر الصرف فى بداية العام الميلادى وهو ما يقل عن السابق تقديره.
- ويرجع ذلك لإنخفاض إيرادات النشاط المحققة خلال العام عن المستهدف نتيجة الظروف الإستثنائية الغير طبيعية السابق ذكرها ومع إتخاذ الشركة للتدابير اللازمة لإجراءات ترشيد الإنفاق
- ويرجع ذلك لنفس الأسباب السابق ذكرها.

الملحوظة:

ثانياً : نتائج الأعمال :-

- حققت الشركة صافى ربح بلغ نحو ٨٥,٤٥٠ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل صافى ربح بلغ نحو ١٧٦,٣٩٣ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بإنخفاض بلغ ٩٠,٩٤٣ مليون جنيه بنسبة ٥١,٦% ، ويرجع ذلك إلى تأثره بعدد عوامل سلباً وإيجاباً ، وذلك على النحو التالى :-

-نتائج اقتصاديات النشاط :-

١/١ مجمل الربح :-

- حققت الشركة مجمل ربح بلغ نحو ٢١٣,٨٩١ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٤٣٢,٦٤٨ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بإنخفاض بلغ ٢١٨,٧٥٧ مليون جنيهاً بنسبة ٥٠,٦% ويرجع ذلك لما يلى:-
- حققت الشركة إيرادات نحو ٢٧٧,٦٩٦ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٤٩٦,٥٣٠ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بإنخفاض بلغ ٢١٨,٨٣٤ مليون جنيه بنسبة ٤٤,١% وتتمثل فى حصة الشركة من أرباح فندق النيل ريتزكارلتون وفيما يلى تحليل لنتائج أعمال الأنشطة الرئيسية بالفندق :-

- فندق النيل ريتزكارلتون :-

- بلغ صافى نصيب الشركة بعد خصم أعباء الملكية نحو ٢٢٢,٣٩٩ مليون جنيه صافى ربح عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ حيث بلغت قيمة العائد(القيمة الإيجارية) للفندق نحو ٢٨٤,٤٠٠ مليون جنيه (٢٠٢,٠١١ مليون جنيه عائد القيمة الإيجارية للفندق ، ٨٢,٣٨٩ مليون جنيه إيرادات كازينو الألعاب) ، وقد بلغت قيمة أعباء الملكية نحو ٦٢,٠٠١ مليون جنيه.
- بلغ إجمالى الإيرادات المحققة لإجمالى أنشطة الفندق نحو ٤٥٩,٢٥٥ مليون جنيه فى حين بلغ إجمالى التكاليف والمصروفات نحو ١٤٨,٤٣٥ مليون جنيه مما أدى إلى تحقيق صافى ربح لإجمالى الأنشطة بلغ نحو ٣١٠,٨٢٠ مليون جنيه.

رد الشركة:-

- نتيجة الظروف الإستثنائية التى مرت بها البلاد من تفشى جائحة كوفيد-١٩ ومما كان له التأثير الشديد على النشاط السياحى بصفة خاصة ومما أدى إلى إنخفاض إيرادات النشاط الجارى لفندق النيل ريتز كارلتون وتدنى معدلات الإشغال بدرجة غير مسبوقة .بالإضافة إلى غلق الكازينو إعتباراً من ٢٠٢٠/٣/٢٣ طبقاً لتعليمات وزارة السياحة.

الملحوظة:

وفيما يلى تحليل صافى الربح على مستوى الأنشطة :-

- إنخفاض ربحية نشاط الغرف إلى نحو ٢٠٩,١٢٣ مليون جنيه مقابل ٣٣٨,٤٦٠ مليون جنيه بنحو ١٢٩,٣٣٧ مليون جنيه بنسبة ٣٨,٢% وذلك نتيجة لإنخفاض نسبة الإشغال بالفندق إلى ٥٨% مقابل ٧٩%.
- إنخفاض ربحية نشاط الأغذية والمشروبات إلى نحو ٨٥,٤٤٠ مليون جنيه مقابل ١٠٥,٤٢٩ مليون جنيه بنحو ١٩,٩٨٩ مليون جنيه بنسبة ١٩% .
- إنخفاض ربحية الأنشطة الأخرى إلى نحو ١٦,٢٥٧ مليون جنيه مقابل ٢٠,٠٠١ مليون جنيه بنحو ٣,٧٤٤ مليون جنيه بنسبة ١٨,٧%.

- فندق سفير ذهب ريزورت :-

- بلغ صافى نصيب الشركة نحو ٨,٥٠٧ مليون جنيه صافى خسارة عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ حيث بلغت حصة الشركة فى الفندق نحو ٦,٧٠٤ مليون جنيه قيمة سالبة ، كما بلغت قيمة أعباء الملكية نحو ١,٨٠٣ مليون جنيه.

رد الشركة:-

- يرجع ذلك إلى إغلاق الفندق لإجراء أعمال التطوير إعتباراً من ٢٠١٧/١٠/١٥ وتم تحديد إنتهاء أعمال التطوير طبقاً لقرار الجمعية العمومية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١

الملحوظة:

- أنخفضت تكلفة الحصول على الإيراد بالشركة عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ إلى ٦٣,٨٠٤ مليون جنيهاً مقابل ٦٣,٨٨٢ مليون جنيه عام ٢٠١٨/٢٠١٩ بنحو ٧٨ ألف جنيه بنسبة ٠,١% حيث تتوحظ :-
- زيادة قيمة الإهلاك والإستهلاك إلى نحو ٣٦,٥٢٨ مليون جنيه مقابل ٣٥,٨٥٦ مليون جنيه بنحو ٦٧٢ ألف جنيه بنسبة ١,٩% ، تمثل ٥٧,٣% مقابل ٥٦,١% من تكلفة الحصول على الإيراد.
- إنخفاض قيمة خدمات مشتراه إلى نحو ١,٦٥٧ مليون جنيه مقابل ١,٧١١ مليون جنيه بنحو ٥٤ ألف جنيه بنسبة ٣,٢%.
- إنخفاض قيمة إيجار العقارات (أراضى ومبانى) إلى ٢٤,٨٨٥ مليون جنيه مقابل ٢٥,٦٢٧ مليون جنيه بنحو ٧٤٢ ألف جنيه بنسبة ٢,٩% تمثل ٣٩% مقابل ٤٠,١% من تكلفة الحصول على الإيراد.

رد الشركة:-

- يرجع ذلك إلى إحتساب الإهلاك على الأصول المشتراة من الإحلال والتجديد خلال العام بالإضافة لختاميات المقاولين.
- يرجع ذلك إلى إنخفاض مصروفات الإشراف على مراقبة أعمال كازينوالألعاب نظراً للغلق إعتباراً من ٢٠٢٠/٣/٢٣ طبقاً لتعليمات وزارة السياحة .
- يرجع ذلك نتيجة إنخفاض سعر الصرف بالدولار الأمريكى خلال العام الحالى مقارنة بالعام السابق عن القيمة الإيجارية السنوية عن حق الإنتفاع لفندق النيل حيث أن القيمة الإيجارية تحدد بالدولار وعلى أساس سعر الصرف فى بداية العام الميلادى .

الملحوظة:

٢/١: العوامل الأخرى التى أثرت على نتائج الأعمال :-

- تأثرت نتائج الأعمال سلباً بإنخفاض الدخل من الإستثمار إلى ١٨,٧٠٧ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٢٣,٤٠٣ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بنحو ٤,٦٩٦ مليون جنيه بنسبة ٢٠,١%.
- إنخفاض مصروفات تمويلية إلى ١٢٠,١٧٢ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ١٦٧,٩٥٢ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بنحو ٤٧,٧٨٠ مليون جنيه بنسبة ٢٨,٥%.
- إنخفاض إيرادات أخرى إلى ١٦٤ ألف جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٤١٠ ألف جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بنحو ٢٤٦ ألف جنيه بنسبة ٦٠%.
- زيادة مصروفات إدارية وعمومية إلى ٣٥,٩٠٧ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٣١,٧٥٣ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بنحو ٤,١٥٤ ألف جنيه بنسبة ١٣,١%.
- إنخفاض ضريبة الدخل إلى نحو ٢,١٨٥ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٤١,١٣٧ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بنحو ٣٨,٩٥٢ مليون جنيه بنسبة ٩٤,٧%.
- زيادة المصروفات الضريبية المؤجلة إلى ١٦,٥٤٧ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ١٥,٥٧١ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بنحو ٩٧٦ ألف جنيه بنسبة ٦,٣%.

رد الشركة:-

- يرجع ذلك إلى إنخفاض التدفقات النقدية نتيجة إنخفاض إيرادات فندق النيل ريتز كارلتون وكازينو الألعاب لظروف كورونا بالإضافة إلى الصرف على تطوير فندق سفير دهب ريزورت وسدادات القيمة المضافة لكازينو الألعاب.
- يرجع ذلك إلى إنخفاض سعر الفائدة المدينة من البنك المركزى أربعة مرات خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بالإضافة إلى سداد الأقساط الربع سنوية ومما أثر على إنخفاض المصروفات التمويلية.
- تمثل إيرادات عارضة غير مستمرة.
- يرجع ذلك إلى الزيادة السنوية فى الأجور وزيادة أسعار قطع الغيار والإنارة ومصروفات الصيانة وأتعاب المستشار الضريبى لإنهاء سنوات الفحص مع مصلحة الضرائب والضرائب والرسوم المحلية والتبرعات الحكومية.

- يرجع ذلك إلى إنخفاض الوعاء الخاضع للضريبة لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ نتيجة إنخفاض صافى الربح المحاسبى ومما أدى إلى إنخفاض ضريبة الدخل المدرج بالإقرار الضريبى ولحين إعتماد الميزانية من قبل الجمعية العمومية للشركة.
- يرجع ذلك إلى رسملة أصول فندق النيل ريتزكارلتون عن ختاميات المقاولين والأصول المشتراة من الإحلال والتجديد وبالتالى زيادة الإهلاك الضريبى المحسوب.

الملحوظة:

القيمة المضافة :

- حققت الشركة قيمة مضافة إجمالية بلغت ٢٦٤,٣٠٥ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٤٨٤,٩٥٨ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بإنخفاض بلغ ٢٢٠,٦٥٣ مليون جنيه بنسبة ٤٥,٥%.
- حققت الشركة قيمة مضافة صافية بلغت ٢٢٧,٤٥١ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٤٤٨,٥٢٦ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بإنخفاض بلغ ٢٢١,٠٧٥ مليون جنيه بنسبة ٤٩,٣%.
- زاد إجمالى الأجور إلى ٢٤,٩٠٨ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٢١,٢٨٤ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بنحو ٣,٦٢٤ مليون جنيه بنسبة ١٧% ، وصاحب ذلك زيادة المتوسط السنوى لأجر العامل إلى نحو ٢٧٠,٧ ألف جنيه مقابل ٢٢٨,٩ ألف جنيه بنحو ٤١,٨ ألف جنيه بنسبة ١٨,٣% خلال عامى المقارنة.

رد الشركة:-

- نتيجة إنخفاض إيرادات النشاط بمبلغ ٢١٩ مليون جنيه وزيادة تكلفة السلع والخدمات بمبلغ ٣٠٧ ألف جنيه.
- يرجع ذلك للزيادة الحتمية فى الأجور بالإضافة إلى العلاوة الدورية المستحقة وخروج بعض العاملين للمعاش وإحتساب مكافأة نهاية الخدمة لهم.

الملحوظة:

ثالثا : هيكل التمويل :-

- إنخفاض إجمالى الأصول الى ١٨٠٢,٩٠٩ مليون جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل ١٨٥٤,٥٠١ مليون جنيه فى ٢٠١٩/٦/٣٠ بنحو ٥١,٥٩٢ مليون جنيه بنسبة ٢,٨% ، وقد تم تمويل إجمالى الأصول من مجموع حقوق الملكية بنسبة ٤٠% ، ومن إجمالى الإلتزامات بنسبة ٦٠% مقابل ٤٠,٩% ، ٥٩,١% فى تاريخى المقارنة.
- إنخفاض مجموع حقوق الملكية إلى ٧٢١,٤٥٢ مليون جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل ٦٨١,٢٠٦ مليون جنيه فى ٢٠١٩/٦/٣٠ بنحو ٤٠,٢٤٦ مليون جنيه بنسبة ٥,٩% وقد تبين ما يلى :-
  - ثبات رأس مال الشركة عند ١٩٨ مليون جنيه فى تاريخى المقارنة .
  - ثبات الإحتياطيات عند ٤٥٧,٢١٧ مليون جنيه فى تاريخى المقارنة.
  - تحقيق خسائر مرحلة بلغت ١٩,٢١٥ مليون جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل أرباح مرحلة بلغت ٢٥,٩٨٩ مليون جنيه فى ٢٠١٩/٦/٣٠.

- زيادة الالتزامات غير المتداولة إلى ٨٩٣,٧٨٠ مليون جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل ٨٩٣,١٤١ مليون جنيه فى ٢٠١٩/٦/٣٠ بنحو ٦٣٩ ألف جنيه بنسبة ٠,١% ويرجع ذلك إلى إنخفاض القروض طويلة الأجل من البنوك إلى ٨١٢,١٥٤ مليون جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل ٨٢٨,٠٦٢ مليون جنيه فى ٢٠١٩/٦/٣٠ بنحو ١٥,٩٠٠ مليون جنيه بنسبة ١,٩% وزيادة إلتزامات ضريبية مؤجلة إلى ٨١,٦٢٦ مليون جنيه مقابل ٦٥,٠٧٩ مليون جنيه بزيادة نحو ١٦,٥٤٧ مليون جنيه بنسبة ٢٥,٤%.
- إنخفاض الإلتزامات المتداولة إلى ١٨٧,٦٧٧ مليون جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل ٢٨٠,١٥٣ مليون جنيه فى ٢٠١٩/٦/٣٠ بنحو ٩٢,٤٧٦ مليون جنيه بنسبة ٣٣%.

رد الشركة:-

- ملاحظة تقريرية نتيجة إستهلاك مبلغ نحو ٤٩ مليون جنيه عن الأصول الغير ملموسة عن فندق النيل ريتز (أجور العاملين- فوائد القرض) طبقاً لقرارات الجمعية العمومية على خمس سنوات
- أرقام حقوق الملكية المدرجة عن عام المقارنة يتم إثباتها بعد تأثيرات إعتماد الجمعية لحساب التوزيع .
- نتيجة إعتماد الجمعية لحساب التوزيع لعام ٢٠١٨/٢٠١٩ وبالتالى تظهر أرباح مرحلة بعد التوزيعات والعام الحالى لم يتم إنعقاد الجمعية بعد وسيتم إقفال الخسائر المرحلة مع ح/التوزيع بعد إعتماد الجمعية والباقى من ح/التوزيع وهى أرباح مرحلة.
- يرجع إنخفاض القروض طويلة الأجل إلى قيام الشركة بسداد أقساط ربع سنوية ، مع الأخذ فى الإعتبار العوائد المرسملة نتيجة مبادرة البنك المركزى بتأجيل سداد أقساط القروض والفوائد لمدة ستة أشهر ، أما الإلتزامات الضريبية المؤجلة ترجع زيادتها إلى إثبات ضريبية مؤجلة عن الإقرار الضريبى للشركة لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠.
- يرجع ذلك إلى قيام الشركة بسداد ضمانات وختاميات المقاولين لفندق النيل ريتزكارلتون وإنخفاض ضريبة الدمغ المستحقة من ٤١,١ مليون جنيه لتصبح ٣,٥ مليون جنيه فقط بالإضافة إلى إثبات دائنو توزيعات خلال عام المقارنة بعد إعتماد الجمعية العمومية بمبلغ ٧٧,٢ مليون جنيه .

الملحوظة:

- بلغت الديون المستحقة على الشركة ١٠٨١,١٥٧ مليون جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل ١١٧٣,٢٩٤ مليون جنيه فى ٢٠١٩/٦/٣٠ بإنخفاض نحو ٩١,٨٣٧ مليون جنيه بنسبة ٧,٨% . هذا وقد إنخفضت نسبتها إلى مجموع حقوق الملكية إلى ١١٤,٩% مقابل ١٧٢,٢% فى تاريخى المقارنة.
- إنخفاض رصيد العملاء وأوراق القبض ومدينون إلى ٤,٤٠٣ مليون جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل ٤٦,٣٥٤ مليون جنيه فى ٢٠١٩/٦/٣٠ بنحو ٤١,٩٥١ مليون جنيه بنسبة ٩٠,٥%.
- زيادة رأس المال العامل إلى ٣٢٣,٨٤٦ مليون جنيه فى٢٠٢٠/٦/٣٠مقابل ٢٧١,٧٨٦ مليون جنيه فى ٢٠١٩/٦/٣٠ بنحو ٥٢,٠٦٠ مليون جنيه بنسبة ١٩,٢% وذلك لإنخفاض كل من الأصول المتداولة بنحو ٤٠,٤١٦ مليون جنيه بنسبة ٧,٣% وإنخفاض رصيد العملاء وأوراق القبض بنحو ٤٠,٢٤٨ مليون جنيه بنسبة ٩٩,٧% ، وإنخفاض رصيد ودائع بالبنوك بنحو ١٤٢,٥٧٢ مليون جنيه بنسبة ٩٣,٤% ، والإلتزامات المتداولة بنحو ٩٢,٤٧٦ مليون جنيه بنسبة ٣٣% ، مما أدى إلى زيادة نسبة التداول إلى ٢٧٢,٦% فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل ١٩٧% فى ٢٠١٩/٦/٣٠.
- إنخفض معدل العائد على إجمالى الأصول إلى ٤,٧% فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل ٩,٥% فى ٢٠١٩/٦/٣٠ ، بينما إنخفض معدل العائد على مجموع حقوق الملكية إلى ١١,٨% مقابل ٢٣,٣% فى تاريخى المقارنة.

- أسفرت قائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ عن تدفق نقدى سالب بلغ نحو ٨٨,٩٣٦ مليون جنيه وذلك نتيجة لتحقيق صافى تدفق نقدى موجب من نشاط التشغيل بلغ نحو ٦٨,٨٤٦ مليون جنيه ، وتدفق نقدى سالب من كل من نشاط الاستثمار بنحو ٣٥,٨٠١ مليون جنيه (نتيجة المدفوعات النقدية لإقتناء أصول ثابتة (مشروعات تحت التنفيذ) بنحو ٩٦,٣٦٢ مليون جنيه) ونشاط التمويل بنحو ١٢٢,١٢٧ مليون جنيه ، ١٤٦ ألف جنيه قيمة محصلة موجبة نتيجة تغيير فى أسعار فروق عملة أجنبية مما أدى إلى إنخفاض رصيد النقدية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ إلى ١٤٤,٣٠٤ مليون جنيه مقابل ٢٣٣,٢٤٠ مليون جنيه فى ٢٠١٩/٦/٣٠ وقد إنخفضت نسبة السيولة السريعة إلى ٧٦,٩% مقابل ٨٣,٣% فى تاريخى المقارنة .

رد الشركة:-

- ملاحظة إيجابية نتيجة سداد الأقساط الربع سنوية للقرض المصرفى وسداد ختاميات وضمانات أعمال المقاولين.
- لنتيجة عدم تحقيق فندق النيل ريتز لأرباح منذ بداية أزمة جائحة كوفيد -١٩ وكذا غلق كازينو الألعاب.
- يرجع ذلك لإثبات مديونية على شركة جيبتنتج نحو مبلغ ١٠٢,٧ مليون جنيه عن القيمة المضافة لكازينو الألعاب منذ بداية الإفتتاح وحتى مارس ٢٠٢٠ بالإضافة للتعويضات والضريبة الإضافية المسددة عن الكهرب الضريبى . بالرغم من إنخفاض أرصدة النقدية بالبنوك نتيجة توقف التدفقات النقدية الداخلة من فندق النيل ريتز كارلتون وكازينو الألعاب من ابريل وحتى يونيه ٢٠٢٠
- إنخفاض معدل العائد على إجمالى الأصول ترجع لإنخفاض صافى الربح بعد الضرائب بمبلغ نحو ٩١مليون جنيه ، أما إنخفاض معدل العائد على مجموع حقوق الملكية نتيجة لإنخفاض صافى الربح بالإضافة إلى أن حقوق الملكية فى فترة المقارنة تم إدراجها بعد إعتماد الجمعية العمومية لحساب التوزيع وتغذية الإحتياطيات
- ملاحظة تقريرية إيجابية والتى ترجع إلى إنخفاض مقبوضات العملاء وزيادة الضرائب الغير مباشرة وضريبة الدخل المدفوعة ، وزيادة مدفوعات مشروعات تحت التنفيذ الناتجة عن تطوير فندق سفير دهب وزيادة التوزيعات المدفوعة طبقاً لقرار الجمعية العمومية ، وترجع إنخفاض نسبة السيولة السريعة إلى إنخفاض النقدية لدى البنوك وما فى حكمها بمبلغ ٨٩ مليون جنيه.

الملحوظة:

رابعا: النشاط الإستثمارى:

١. متابعة الإستثمارات المالية فى الشركات المشتركة :

- مساهمة الشركة فى خمس شركات مشتركة بلغت إستثماراتها المالية ١٤,٣٨٥ مليون جنيه فى ٢٠١٩/٢٠١٨ ، ٢٠٢٠/٢٠١٩.
- تم تحقق الشركة أية عوائد عن استثماراتها خلال عامى المقارنة كما يلى :-
  - حققت شركة أبو قلبى للتنمية السياحية ، ورواد الواحات للتنمية السياحية ، ومصر سيناء للسياحة أرباح عن عام ٢٠١٨ بلغت ٧٩,٤٩٩ مليون جنيه ، ١٥٤ ألف جنيه ، ٥,٠٠٢ مليون جنيه على التوالى ، ولم تقم أى من الشركات بتوزيع الأرباح .
  - أسفرت نتائج الأعمال لشركة مصر أسوان للسياحة عن خسائر بلغت ١,٤٥٨ مليون جنيه عن عام ٢٠١٩ ، وقد تم بيع أسهم شركة الإسماعلية الجديدة للإستثمار والسياحة وتحصيل كامل القيمة البيعية من المشترى بالمشاركة مع بنك مصر وفقاً للعقد المبرم وجارى الإنتهاء من نقل ملكية الأسهم بمعرفة شركة المسجرة كما ورد بتقرير مجلس الإدارة.

رد الشركة:-

- تساهم الشركة فى (٥) شركات مشتركة بلغت قيمة مساهمة الشركة فى هذه الشركات ١٤,٣٨٥ مليون جنيه وبدراسة نتائج اعمال تلك الشركات كمحفظة استثمارية واحدة تبين ما يلى :-
- حققت شركة ابوظبى لاستثمارات السياحية أرباح طبقا لميزانية ٢٠١٨ وتم إثبات نصيب الشركة كإيرادات إستثمارات خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بمبلغ نحو ٢,٥ مليون جنيه.
- حققت شركة رواد الواحات ارباح طبقا لميزانية ٢٠١٩ ولم يتم توزيع أرباح حيث سيتم إستخدام الأرباح فى تطوير فندق رواد الواحات المملوك للشركة.
- حققت شركة مصر سيناء للسياحة أرباح طبقاً لميزانية ٢٠١٩ ولم يتم توزيع ارباح حيث سيتم إستخدام الأرباح فى تطوير مشروعاتها بسانت كاترين.
- شركة مصر اسوان حققت خسائر طبقاً لميزانية ٢٠١٩ وجارى العمل على حل المشكلات الخاصة بشركة مصر أسوان بالتنسيق بين مجلس الوزراء ووزارة السياحة والشركة الوطنية تيوانيب بخصوص قرية توت بمون مما سيساعد الشركة على تحقيق نتائج أفضل.
- وبالنسبة لشركة الشرق الأوسط جارى العمل بالتنسيق مع شركة إيجوث والمصفى وكافة الأطراف المعنية لإنهاء التصفية بأسرع وقت ممكن حيث مرت عملة التصفية بعثرات كثيرة سواء من قبل محافظة الإسماعيلية أو عدد القضايا المرفوعة على الشركة.
- تأخير نقل ملكية الأسهم عن شركة الإسماعيلية بعد تحصيل الشركة لكامل القيمة البيعية وغرامات التأخير ناتج من شركة السمسرة التابعة للمشترى وليس من الشركة حيث قامت الشركة بتقديم كافة النماذج المطلوبة وإعتمادها لنقل ملكية الأسهم للمشترى
- والشركة لا تتوانى فى دراسة موقف الشركات المشتركة بما يحقق أكبر إستفادة من الإستثمار فى المشروعات المشتركة وفى ضوء الضوابط الحاكمة لذلك.

الملحوظة:

٢- متابعة المشروعات الإستثمارية :

- تضمنت الموازنة الاستثمارية للشركة عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ اعتماد مبلغ ١٥٨,٤٧٣ مليون جنيه للمشروعات الاستثمارية (سداد ختاميات المقاولين عن أعمال تطوير فندق النيل ريتزكارلتون ، التكلفة الإستثمارية لتطوير فندق سفير دهب ريزورت وشراء أصول لمقر الشركة (أجهزة حاسب – برامج)) ، وقد بلغ المنصرف الفعلى نحو ٧٩,٢٠١ مليون جنيه بإنخفاض قيمته ٧٩,٢٧٢ مليون جنيه بنسبة ٥٠% ، وقد تم التمويل ذاتياً وقد لوحظ ما يلى:-
  - بلغ المعتمد لتطوير فندق سفيردهب نحو ١٣٩,٣٧٥ مليون جنيه فى حين بلغ المنصرف الفعلى نحو ٦٢,٤٥٦ مليون جنيه بإنخفاض قيمته ٧٦,٩١٩ مليون جنيه بنسبة ٥٥,٢%.
  - بلغ المعتمد لإحلال وتجديد واستكمال أعمال التطوير بفندق النيل ريتزكارلتون نحو ١٨,٨٩٨ مليون جنيه فى حين بلغ المنصرف الفعلى نحو ١٦,٧٠٥ مليون جنيه بزيادة قيمتها نحو ٢,١٩٣ مليون جنية بنسبة ١٣,١%.

رد الشركة:-

- نتيجة الظروف الإستثنائية التى مرت بها البلاد من تفشى جائحة كوفيد-١٩ والإجراءات الإحترازية التى تم إتخاذها والتى أدت إلى صعوبة الإنتقال بين المحافظات وحظر التجوال مما أدى إلى ضرورة إضافة مدة إضافية لتنفيذ تلك الأعمال الإضافية وتجاوز الظروف التى مرت بها البلاد.
- إنخفاض المنصرف الفعلى من الإحلال والتجديد عن المعتمد بخطة الإحلال والتجديد يرجع إلى الظروف الإستثنائية التى مرت بها البلاد من تفشى جائحة كوفيد-١٩ والإجراءات الإحترازية التى تم إتخاذها.

الملحوظة:

خامساً: إجراءات الحفاظ على البيئة والمسئولية الإجتماعية والحماية المدنية:

١- المسئولية الإجتماعية :

- أهم ما تقدمه الشركة من برامج للمسئولية الإجتماعية وفقاً للآتى :-

١/١ مراعاة الحفاظ على البيئة :-

- ضمان تطبيق أعلى المعايير البيئية فى أعمال تطوير وتحديث فنادقها.

٢/١ ضمان سلامة بيئة العمل :

- تطبيق معايير الصحة والسلامة المهنية فى أماكن العمل بمواقع المشروعات والتوعية ببرامج ترشيد إستهلاك الطاقة والمياه وتطبيق معايير الأمانة Life Safety بمشروعاتها.

٣/١ تحسين ظروف العمل :-

- توفير الرعاية الصحية للعاملين سواء عن طريق طبيب مقيم بالشركة أو تقديم الرعاية الصحية لهم عن طريق المستشفيات الخارجية.
- توفير فرص الحصول على دورات تدريبية لتنمية مهارات العاملين بالشركة.
- توفير المستلزمات التعليمية لإستكمال فرص التعليم من كتب وأقراص مدمجة.
- تقديم أنواع الدعم من مكافآت تشجيعية لإجتياز الدورات التدريبية أو الإعانات المالية فى حالات زواج أحد الأبناء أو المواساة الإجتماعية فى حالة وفاة أحد الأبناء.
- إتاحة فرص الترقى لجميع العاملين فى إطار اللوائح والنظم المعمول بها فى الشركة.

رد الشركة:-

- ملاحظات إيجابية.

الملحوظة:

٢- إجراءات الحماية المدنية :

- تم تجديد مدة الترخيص والتشغيل الممنوحة للشركة لمدة عام والخاصة بالوقاية من إخطار الحريق ويراعى التجديد فى الميعاد.
- قامت الشركة بإعداد خطة طوارئ للإشراف على أعمال الوقاية ومكافحة الحريق تتمثل فى :-
- تم تدريب عدد (٥) من العاملين على إستعمال اجهزة الإطفاء وكيفية إخلاء الدور الذى تشغله الشركة.
- فريق إرشاد للعاملين عند حدوث وإخلاء الدور الكائن الشركة.
- فريق للمكافحة الأولية مزود بأدوات وأجهزة إطفاء.
- فريق للإنقاذ من العاملين تم تدريبهم على أعمال الإنقاذ بمعرفة المختص بمصلحة الدفاع المدنى والحريق.
- فريق للإسعافات الأولية بالإدارة الطبية لمواجهة الطوارئ.

رد الشركة:-

- ملاحظات إيجابية.

سادساً : التوصيات :

١. العمل على التخلص من الخسائر المرحلة.
٢. دراسة موقف المساهمات فى الشركات المشتركة التى لا تدر عائد ، ودراسة جدوى الدخول فى إستثمارات جديدة.
٣. العمل على سرعة الإنتهاء من عمليات التطوير والتحديث لفندقى الشركة حتى يتسنى تنمية إيرادات الشركة وتحسين إقتصاديات النشاط.

رد الشركة:-

- يتم إقفال رصيد الخسائر المرحلة فى نهاية العام بعد إعتماد الجمعية العمومية لحساب التوزيع.
- سيتم دراسة موقف المساهمات فى الشركات المشتركة التى لا تدر عائد على الشركة فى ضوء الضوابط واللوائح المنظمة لذلك وإجراء دراسة جدوى للدخول فى إستثمارات جديدة.
- تم تطوير فندق النيل ريتزكارلتون بالكامل والذى يحقق حالياً أكبر أفضلية للحجز بالقاهرة وبما ينعكس على نسب الإشغال بالفندق ، وجارى العمل على الإنتهاء من تطوير فندق سفير دهب ريزورت خلال المرحلة القادمة فضلاً عن عمليات التحديث المستمرة لفندق النيل ريتزكارلتون المستمر لتحسين إقتصاديات النشاط.

تلت السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة لشركة مصر للفنادق قرارات الجمعية العامة العادية كما يلى :

الميزانية العمومية للشركة للعام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ :

- نظراً لموافقة الجمعية العامة غير العادية لشركة مصر للفنادق على إعادة التفاوض بشأن التسوية الوديةة بين شركة مصر للفنادق وشركة جينتنج كازينوس ليمتد بشأن ضريبة القيمة المضافة مما أثر على القوائم المالية للشركة للعام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ فقد أتخذت الجمعية القرار التالى :-

- إعادة نشر القوائم المالية لشركة مصر للفنادق للعم المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ بعد التعديل وفقاً لإعادة التفاوض على التسوية الودية بشأن ضريبة القيمة المضافة تمهيداً للعرض على الجمعية العامة العادية للشركة للإعتماد وعلى أن يتم فى هذه الجمعية تعديل النظام الأساسى للشركة وتحويلها من القانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ إلى القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ حيث أن نسبة مساهمة القطاع الخاص بلغت أكثر من ٢٥%.

وانتهى الاجتماع على ذلك ،،،

فارزى الأصوات :-

- السيد الأستاذ / سعد صابر على الحاج
- السيد الأستاذ / حسين على الكريبنى
- السيد الأستاذ / سيد محمد جمعة

أمين سر الجمعية العامة للشركة

- السيد الأستاذ/ محسن سيد غريب

الجهاز المركزى للمحاسبات :

السيدة المحاسب/ منال جندى جرجس

وكيل أول الوزارة – مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق

السيد المحاسب / محمد أنيس محمد

وكيل الوزارة – نائب أول مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق

السيدة المحاسبة/ ماجدة ملك مينا

مدير عام – نائب مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق – الجهاز المركزى للمحاسبات

السيدة المحاسبة/منال مجدى مرزوق محمود

مدير عام – نائب مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق – الجهاز المركزى للمحاسبات

رئيس مجلس إدارة
الشركة القابضة للسياحة والفنادق
ورئيس الجمعية العامة لشركة مصر للفنادق

((ميرفت حطبـــة))

تحريراً فى : ٢٠٢٠/١٠/٣٠

شركة مصر للفنادق ش.ت.م.م

إدارة قطاع الأعمال العام
الشركة القابضة للسياحة والفنادق
HOTAC